جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

في الميدان: علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

من إعداد الطلبة:

- حجاج فاطمة
- بن عريمة سعاد

دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية

دراسة ميدانية بمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري –OPGI –

نوقشت المذكرة بتاريخ: 2022/06/13

أمام اللجنة المكونة من:

قريشي محمد الصغير	جامعة ورقلة	رئيسا
حجاج محمد الهاشمي	جامعة ورقلة	مشرفا
زرقون محمد	جامعة ورقلة	مناقشا

:

السنة الجامعية: 2022/2021

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

في الميدان: علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

من إعداد الطلبة:

– حجاج فاطمة

– بن عريمة سعاد

دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية

دراسة ميدانية بمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري –OPGI –

نوقشت المذكرة بتاريخ: 2022/06/13

أمام اللجنة المكونة من:

قريشي محمد الصغير	جامعة ورقلة	رئيسا
حجاج محمد الهاشمي	جامعة ورقلة	مشرفا
زرقون محمد	جامعة ورقلة	مناقشا

:

السنة الجامعية: 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

إلى أولئك الذين قال فيهم الله تعالى" وبالوالدين إحسانا"

أولئك الذين تعبا وتحملا الكثير من المشاق والمصاعب من أجل دراستنا، وضحيا بالغالي والنفيس في ظروف صعبة لا يضحاها إلا الصابرون منذ الولادة ولا يزالون إلى إخوتنا كل واحد باسمه، والذين كانوا مثلا للأخوة إلى كل العائلة، الأصدقاء والصديقات إلى كل من ساعد من قريب أو بعيد في إخراج هذا العمل المتواضع إلى الوجود،

حجاج فاطمة
بن عريمة سعاد

الشكـر

أولا وقبل كل شيء نحمد ونشكره جل جلاله على توفيقنا في هذا اليوم

ونتقدم بشكرنا لكل من كان سببا في تقديم يد العون من أقاربنا وأصدقائنا كل باسمه، ونخص بالذكر الدكتور الفاضل" حجاج محمد الهاشمي"

اللهم تحبه وترضاه

ملخص

هدفت دراستنا إلى توضيح دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية وعليه قمنا بدراستنا على مستوى مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري.

استخدمنا في دراستنا أداة المقابلة وتحليل وعرض النتائج بهدف الوصول إلى فهم كافي للإشكالية بما هو دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية.

ومن خلاله تمكنا من استنتاج أن جودة القوائم المالية ترتكز على درجة اكتشاف المدقق للأخطاء والمخالفات، ويعتبر التدقيق المحاسبي الداخلي أداة تستعمل لتحسين مصداقية ودقة القوائم المالية، تعتبر جودة قوائم المالية من جودة عملية التدقيق بحيث تعبر على مدى التزام بتطبيق المعايير والطرق المحاسبية.

الكلمات المفتاحية: تدقيق المحاسبي ، جودة قوائم المالية، تدقيق الداخلي

Summary

Our study aimed to clarify the role of accounting audit in improving the quality of financial statements in the economic institution, and accordingly we conducted our study at the level of the Office of Promotion and Real Estate Management.

In our study, we used the interview tool, analysis and presentation of the results in order to reach an adequate understanding of the problem, including the role of accounting audit in improving the quality of financial statements in economic institutions.

Through it, we were able to conclude that the quality of the financial statements is based on the degree of the auditor's discovery of errors and violations, and the internal accounting audit is a tool used to improve the credibility and accuracy of the financial statements.

Key words: Accounting audit, the quality of financial statements, internal audit

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
إهداء	
الشكر	
الملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال	IV
قائمة الاختصارات بالرموز	V
قائمة الملاحق	VI
المقدمة	ب،ج،د
الفصل الأول: الإطار العام للتدقيق المحاسبي والقوائم المالية	
تمهيد	1
المبحث الأول:مدخل للتدقيق المحاسبي	2
المطلب الأول:ماهية التدقيق المحاسبي	2
المطلب الثاني :أنواع تدقيق الحسابات	4
المطلب الثالث: أهداف و أهمية التدقيق المحاسبي	7
الفرع الأول: أهداف التدقيق المحاسبي	7
الفرع الثاني: أهمية التدقيق المحاسبي.	7
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية وعلاقتها بالتدقيق المحاسبي	8
المطلب الأول :مفهوم القوائم المالية	8
المطلب الثاني :خصائص وأهداف القوائم	8
الفرع الأول: خصائص القوائم المالية	8
الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية	10
المطلب الثالث :أنواع القوائم المالية	12
الفرع الأول :الميزانية	12
الفرع الثاني :جدول حسابات النتائج	13

الفرع الثالث: جدول تدفقات الخزينة	14
الفرع الرابع :جدول التغير في الأموال الخاصة	15
المطلب الرابع :مساهمة التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية	16
المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة	18
المطلب الأول: عرض الدراسات	18
المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة	21
الفرع الأول: أوجه الشبه	21
الفرع الثاني: أوجه الاختلاف	21
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني :دراسة ميدانية بمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاريOPGI	24
تمهيد	25
المبحث الأول:تقديم المؤسسة محل الدراسة	26
المطلب الأول: ماهية المؤسسة ومهامها وأهدافها	26
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي العام لديوان الترقية والتسيير العقاريOPGI	27
المبحث الثاني: واقع عملية التدقيق الداخلي وعرض للقوائم المالية بمؤسسة OPGI	29
المطلب الأول: عرض القوائم المالية للمؤسسة	29
المطلب الثاني: واقع عملية التدقيق الداخلي بمؤسسة OPGI	36
المطلب الثالث: تقرير وتحليل مدقق الداخلي على مستوى دائرة المالية والمحاسبة	38
خلاصة الفصل	43
خاتمة	44
قائمة المراجع	47
قائمة الملاحق	50

فهرس الجداول

الرقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	جانب الأصول لميزانية المؤسسة	29
02	جانب الخصوم لميزانية المؤسسة	30
03	حسابات النتائج حسب الطبيعة	31
04	حسابات النتائج حسب الوظيفة	32
05	تدفقات الخزينة (طريقة المباشرة)	34
06	تدفقات الخزينة (طريقة غير المباشرة)	37
07	ا لنتيجة الصافية ورقم الأعمال	37
08	نسب الهيكلة	38
09	نسب السيولة	38
10	نسب الاستغلال	39
11	تحليل نتائج المؤشرات المالية	40

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	خصائص القوائم المالية	15
02	أهداف القوائم المالية	16
03	الهيكل التنظيمي العام لديوان الترقية والتسيير العقاريOPGI	28
04	الشكل تقرير المدقق الداخلي لمؤسسة OPGI	38
05	المدرج التكراري لمؤشرات التوازن المالي حسب التطور الزمني	42
06	التمثيل البياني للمؤشرات التوازن المالي حسب الزمن	42

قائمة الاختصارات بالرموز

OPGI	OFFICE PROMOTION ET GESTION IMMOBILIER	ديوان الترقية والتسيير العقاري
FRNG	FONDS DE ROULEMENT NET GENERAL	صافي رأس المال العامل العالمي
BFR	BESOIN EN FONDS DE ROULEMENT	احتياجات رأس المال العامل
TN	TRESORERIE NETTE	صافي الخزينة

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	جانب الأصول لميزانية المؤسسة	51
02	جانب الخصوم لميزانية المؤسسة	52
03	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	53
04	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	54
05	جدول تدفقات الخزينة (طريقة المباشرة)	55
06	جدول تدفقات الخزينة (طريقة غير المباشرة)	56
07	تقرير المدقق الداخلي	57
08	تحليل القوائم المعروضة	59

مقدمة عامة

أولا: توطئة

يعتبر التدقيق المحاسبي من المواضيع التي شكلت حيزا كبيرا في الجانب المالي والمحاسبي والذي يلعب دورا في الإدارة الاقتصادية للوحدات والموارد المملوكة للمجتمع وتوجيه وتخطيط الموارد والقرارات الاقتصادية ولها تأثير كبير في مجتمع الأعمال بالدولة.

لقد أصبح من البديهي في الأدبيات المحاسبية والمالية المعنية بالقوائم المالية بشكل عام القول بأنه البد من السعي في إتباع سياسة من طرف إدارة المؤسسات تستطيع من خلالها إبراز الصورة المفضلة من قبلها عن هذه المؤسسة ولكي ترتكز الإدارة على إظهار القوائم المالية للمؤسسة أفضل صورة ممكنة.

ونظرا لأهمية القوائم المالية بالنسبة لمستخدميها ومدى الاعتماد عليها في جميع العمليات المتعلقة بالتنبؤ والتخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات كان لابد من الإدارة إتباع الوسائل والإجراءات التي تسمح بتحسين من جودتها .وبناءا على ما سبق يمكن صياغة الاشكالية الرئيسية لدراستنا السابقة كالأتي:

ثانيا: إشكالية الدراسة

ماهو دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية؟

ومن هنا ندرج الأسئلة الفرعية التالية:

1- هل يساعد التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية ؟

2- هل يمكن أن يقوم المدقق بإعداد تقرير بدون الحاجة للقوائم المالية للمؤسسة ؟

ثالثا: الفرضيات

1- يساعد التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية.

2- يقوم المدقق بإعداد التقرير بدون الحاجة إلى القوائم المالية للمؤسسة.

رابعا: أهمية الموضوع

إن وظيفة التدقيق الداخلي أخذت في التطور السريع، حيث بلغت مكانتها في بعض الدول موضع القيادة ووصول رأيها إلى أعلى جبهة في المنظمة لمساعدتها في تقويم مخاطر الخدمات التي تقدمها وهي خدمات التأكد الموضوعي والخدمات الاستشارية.

خامسا: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على آراء المدققي الحسابات حول دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية.
- توضيح الدور الفعال الذي يلعبه التدقيق المحاسبي في تحسين جودة ونوعية القوائم المالية

سادسا: مبررات اختيار الموضوع

1- باعتبار موضوع البحث مرتبط بالتخصص

2- الاقتراب من المؤسسات الاقتصادية لمعرفة كيف تتم ممارسة التدقيق فيها.

3- اكتساب المعرفة مستقبلا.

سابعا: منهج أدوات المستخدمة

اتبعنا طريقة المنهج الوصفي في الجزء النضري والدراسة الميدانية للإجابة على التساؤلات، واستعملنا أداة المقابلة في الجزء الثاني من الدراسة.

ثامنا: حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** ديوان الترقية والتسيير العقاري بورقلة
- **الحدود الزمنية:** استمرت المدة الزمنية لمدة 21 يوم من شهر ماي 2022

تاسعا: صعوبة الدراسة

- صعوبة تلقي المعلومات بصورة آنية.
- صعوبة إيجاد مراجع باللغة الأجنبية.

عاشرا: هيكل البحث

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين بعد المقدمة كما يلي:

- **الفصل الأول:** الذي قسمناه إلى ثلاث مباحث أولا تكلمنا على الجانب لتدقيق المحاسبي والقوائم المالية وفي المبحث الثالث عرضنا الدراسات السابقة.
- **الفصل الثاني:** قمنا بدراسة الميدانية في مكتب مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري.

الفصل الأول

الإطار العام لتدقيق المحاسبي

والقوائم المالية

تمهيد

يشهد العالم العديد من التطورات في مختلف المجالات الاقتصادية منها والاجتماعية والأخرى ثقافية وغيرها من التطورات... وبه سنسلط الضوء على المجال الاقتصادي عامة ومهنة المراجعة خاصة، وتعد الجزائر من الدول التي تساير التطورات الاقتصادية في التحكم في آليات اقتصاد السوق بحيث يمكننا من تطوير الشركات الأموال بحيث تكون مهنة المراجعة أو تدقيق الحسابات احد الركائز المهمة للحفاظ على الحسابات واسهم الغير وهذا بمصاحبة التطورات الحاصلة على مستوى الوسائل والأدوات المستخدمة في عملية مراجعة الحسابات.

بحيث قامت بإصلاحات معمقة كذلك في القوانين المراجعة من خلال صدور القانون 10-01 المتعلق بمهنة الخبير المحاسبي ومحافظ الحسابات.

سنتكلم في هذا الفصل على التطور التاريخي لتدقيق الحسابات وعلى بعض المفاهيم بشكل عام وسنحدد مختلف الأنواع للقوائم المالية وعن كيفية استعمال المدقق لها وتحسين في مصداقيتها.

وفي الأخير سنقوم بعرض بعض الدراسات السابقة التي تصب في موضوعنا ومقارنتها بدراستنا الحالية. وهذا من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول:مدخل للتدقيق المحاسبي**
- **المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية وعلاقتها بالتدقيق المحاسبي**
- **المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة**

المبحث الأول:مدخل للتدقيق المحاسبي

من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم المفاهيم والأنواع المتعلقة بالتدقيق المحاسبي وأيضا أهم التطورات التاريخية المصاحبة له، وفي نهاية المبحث سنذكر أهداف وأهمية التدقيق المحاسبي.

المطلب الأول:ماهية التدقيق المحاسبي

أولا :نبذة تاريخية حول تطور التدقيق

تتمثل النبذة التاريخية حول تطور التدقيق المحاسبي فيما يلي:

التدقيق كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية تعني الشخص الذي يقول بصوت عالي، وقد نشأت هذه السيئة من القدم، إذ أن الفراعنة في مصر و الإمبراطوريات القديمة في بابل وروما واليونان كانت تتحقق من صحة الحسابات عن طريق الاستماع إلى المدقق في الساحات العامة حول الإيرادات والمصروفات، كما أن الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قد جعل مواسم الحج فرصة لعرض حسابات الولاة، وتدقيقها، علما أن التدقيق كان يشمل المراجعة الكاملة و كان غرضه الرئيسي اكتشاف الغش والخطأ ومحاسبة المسؤولين عنها، وقد لخصت أهداف التدقيق في ذلك الوقت لأجل التأكد من نزاهة الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية.

عند ظهور الثورة الصناعية في بريطانيا وتطور الصناعة والتجارة والزيادة في أنشطة المؤسسات وزيادة الفجوة بين المالكين والإدارة المحترفة وتطور النظام الضريبي، فإن الهدف الرئيسي للتدقيق لم يتغير وهو اكتشاف الغش والخطأ ولكن التغيير المهم الذي طرأ خلال هذه الفترة ولغاية *1850* ميلادي هو الاعتراف والرغبة بوجود نظام محاسبي لأجل التأكد من دقة القوائم) البيانات (المحاسبية لأجل منع واكتشاف الغش والخطأ والتغيير الأخر كان الاعتراف بوجود الحاجة لتدقيق القوائم المحاسبية من قبل شخص مستقل ومحايد، وقد نص صراحة على ذلك قانون الشركات الإنجليزي لسنة *1862* الأمر الذي إلى تطوير مهنة التدقيق وضرورة وجود أشخاص مؤهلين و مدربين للقيام بهذه المهمة، في هذه الفترة لم يتم الاعتراف بأهمية الرقابة الداخلية بسبب الاعتقاد السائد في ذلك الوقت بأن الرقابة تتم بواسطة القيد المزدوج بالإضافة إلى أن التدقيق كان تدقيقا تفصيليا ولجميع العمليات و لكن بتقدم الزمن و زيادة حجم العمليات و تطور الأنظمة المحاسبية بدأ الاعتراف والقبول بالتدقيق بواسطة العينات وخصوصا بعد قضية (البنك العام) في بريطانيا لسنة *1895* إذ بين القاضي أثناء حكمه في هذه القضية و بالتالي:

(في حالة عدم وجود شك في العمليات فإن الاستفسارات القليلة تصبح معقولة ومقبولة ولهذا فإن رجال الأعمال عندما يختارون بعض الحالات فلهم الحق من القول أن الحالات الأخرى صحيحة)[1]

[1] – منى امحمد الجودي، دورا لتدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية، دراسة ميدانية لدى مكتب محافظ الحسابات، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة بسكرة، 2019، ص 8،9

الفترة من *1900* و لغاية *1933* اعترف كتاب المحاسبة والتدقيق بضرورة أهمية الرقابة الداخلية وفائدتها للمؤسسات وكذلك زيادة الاعتراف بأهمية التدقيق الخارجي وأن أول من اعترف بهذه الأهمية الأستاذ تكسي (Decksee) والذي بين للعالم أن نظام الرقابة الداخلية الفعالة يعوض عن التدقيق التفصيلي وبين أن الأهداف الرئيسية للتدقيق هي:

1. اكتشاف الغش والخطأ
2. اكتشاف الأخطاء الفنية
3. اكتشاف الأخطاء في المبادئ المحاسبية

وخلال نفس هذه الفترة المذكورة أعلاه تم تغيير أولويات الأهداف المذكورة أعلاه و أصبحت كما يلي:

- لتحديد المركز المالي و ربحية المؤسسة
- اكتشاف الغش و الخطأ

كما أن كتاب المحاسبة والتدقيق في تلك الفترة اعترفوا بأهمية الرقابة الداخلية للمدقق الخارجي، وأن التفاصيل التي يقوم بها المدقق الخارجي والعينات التي يعتمدها تتوقف على جودة نظام الرقابة الداخلية و لهذا على المدقق أن يقوم بدراسة و تقييم الرقابة الداخلية أولا أما الفترة بعد سنة *1933* فقد شهدت شبه إجماع و خاصة بعد الحالة القضائية في سنة *1939* في الولايات المتحدة الأمريكية والمسماة McKesson and robins، من أن الغرض الرئيسي من التدقيق هو ليس اكتشاف الغش والخطأ وأن اكتشاف مثل هذه الحالات هي من مسؤولية الإدارة وأن غرض التدقيق الرئيسي هو تقرير المدقق المستقل والمحايد فيما إذا كانت بيانات المحاسبية تبين عدالة المركز المالي[1].

ثانيا :تعريف التدقيق

لقد اختلفت تعاريف التدقيق حسب تعدد وجهات نظر المختصين الذين كان لهم فضل كبير، ومن أبرز هذه التعاريف:

- التدقيق هو فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقادها منظما ، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة ، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة[2]"

[1]- مرجع سبق ذكره، ص 9

[2]- أ.بوجفص رواني، التدقيق المالي والمحاسبي، مطبوعة مقدمة لطلبة المحاسبة والتدقيق, جامعة غرداية، سنة 2018، ص 9

- هو كذلك طريقة منظمة للحصول بموضوعية على أدلة وقرائن الإثبات بخصوص ما هو مثبت بالدفاتر والسجلات حول الأحداث الاقتصادية للمشروع وتقييمها للتأكد من درجة التماثل بين ما هو مثبت وهذه الأحداث ، ونقل النتائج إلى الأطراف المعينة
- التدقيق بمعناه المهني يعني " عملية فحص مستندات ودفاتر وسجلات المؤسسة فحصا فنيا إنتقاديا محايدا للتحقق من صحة العمليات وإبداء الرأي في عدالة الكشوفات المالية للمؤسسة معتمدين في ذلك على قوة ومتانة نظام الرقابة الداخلية[1] "

ويمكن في هذا المجال وضع تعريف شامل للتدقيق يغطي المفهوم والأهداف الحديثة للتدقيق : تدقيق الحسابات في عملية فحص منظم للمعلومات بواسطة شخص مؤهل فني ومستقل عن معدي ومستخدمي المعلومات، بقصد جمع وتقييم أدلة وقرائن إثبات موثوق فيها ، وإيصال نتيجة الفحص والتحقق إلى مستخدم المعلومات وعلى أثر ما تناولته البحوث العلمية في تعريف التدقيق ، تستنتج أنه ذلك العمل الذي عني بالضرورة الفحص والتحقيق والتقرير .

المطلب الثاني :أنواع تدقيق الحسابات

تتعدد أنواع تدقيق الحسابات ونذكر منها:

❖ التدقيق من حيث نطاق عملية التدقيق

يقسم التدقيق من حيث حجم الاختبار إلى:

أ- تدقيق شامل

يقوم المدقق في هذا النوع من التدقيق بفحص كل العمليات، ويناسب هذا التدقيق المؤسسات صغيرة الحجم التي يكون عدد عملياتها قليلا نسبيا.

ب- تدقيق اختباري

يعتمد هذا النوع من التدقيق على اقتناع المدقق بنظام الرقابة الداخلية، ويتم هذا التدقيق بإتباع المدقق أحد الأساليب التالية:

- التقدير الشخصي (العينات)
- علم الإحصاء (الإحصالية)

يعتمد إتباع المدقق لأحد هذه الأساليب على مدى خيراته و إقامة بالمفاهيم الإحصائية السامية مثل :المجتمع، العينة، الوسط الحسابي، التوزيع الطبيعي، وكذلك طرق اختيار العينات الإحصائية ..الخ.

❖ أنواع التدقيق من حيث توقيت التدقيق

[1]- شاشور مختارية، تأثير التدقيق الخارجي على فعالية المؤسسة، دراسة حالة بمؤسسة وحدة تربية الإنعام وتربية الدواجن،جامعة مستغانم، سنة 2017، ص 8

ينقسم التدقيق من حيث التوقيت إلى:

أ- تدقيق نهائي

وهو بداية التدقيق بعد انتهاء السنة المالية وإقفال الدفاتر وإعداد القوائم المالية، ويتميز هذا النوع من التدقيق بضمان عدم حدوث أي تعديل في البيانات المدرجة في الدفاتر، أو تغيير في أرصدة الحسابات بعد تدقيقها، حيث تبدأ عملية التدقيق بعد القيام بعملية ترصيد الحسابات وإقفال الدفاتر.

ب- تدقيق مستمر

والمقصود به قيام المدقق تدقيق وفحص الحسابات والمستندات بصورة مستمرة حيث يقوم بزيارات متعددة للمؤسسة محل التدقيق طوال فترة أداء عمله ثم يقوم في نهاية السنة بتدقيق الحسابات الختامية والميزانية[1].

❖ التدقيق من حيث الهيئة التي تقوم بعمليات التدقيق

أ **-التدقيق الداخلي**: ويقوم بهذا التدقيق هيئة داخلية أو مدققين تابعين للمنشأة وذلك من أجل حماية أموال المنشأة، ولتحقيق أهداف الإدارة كتحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة للمشروع وتشجيع

الالتزام بالسياسات الإدارية.

ب – التدقيق الخارجي: وغرضه الرئيسي إخلاص إلى تقرير حول عدالة تصوير الميزانية العامة لوضع الشركة المالي وعدالة تصوير الحسابات الختامية لنتائج أعمال عن الفترة المالية المعينة، ولهذا يقوم بها شخص خارجي محايد مستقل عن إدارة المشروع .ولهذا يطلق على هذا النوع أحيانا بالتدقيق المحايد أو المستقل.

ويجب أن لا يتبادل إلى الأذهان أن وجود نظام سليم للتدقيق الداخلي يغني عن تدقيق الحسابات بواسطة مدقق خارجي مستقل لما سبق وظهر من أوجه الاختلاف بين النوعين وأهمها انعدام الحياد في التدقيق الداخلي لأن المدقق الداخلي خاضع بالتبعية للإدارة يخدم أهدافها، بينما يتوفر مبدأ الاستقلال في التدقيق الخارجي حيث المدقق هنا وكيل بأخر عن جمهرة المساهمين أو أصحاب المشروع[2].

❖ التدقيق من حيث درجة الإلزام

أ- **التدقيق الإلزامي**: وهو ذلك التدقيق الذي نص القانون على وجوب القيام به، فقد نص قانون الشركات الأردني رقم (*22*) لسنة *1997* على وجوب تدقيق حسابات الشركات المساهمة، فأصبح إلزاميا، ومن ثم يمكن توقيع الجزاء على الشركات التي تتخلف عن القيام بذلك ولا تقدم تقارير حساباتها الختامية ومراكزها المالية منطقة من قبل

[1]- أ. تونسي نجاة، تدقيق الحسابات وتقييم نظام الرقابة الداخلية، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم، ص 136،137

[2]- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الطبعة الثانية، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص35

مدققي حسابات مرخصين، ويشار إلى هذا النوع أحيانا بالتدقيق القانوني ولا يصح أن يكون هذا إلا تدقيقا كاملا.

ب- **التدقيق الاختياري**: وهو ذلك الذي يطلبه أصحاب المنشأة دون الرأي القانوني على وجوب القيام به وتلك هي الحالة بالنسبة للمشروعات الفردية والشركات الأشخاص (والتضامن العادية، والتوصية البسيطة والمحاصة) في الأردن وقد يكون لذلك كاملا أو جزئيا حسب رغبة أصحاب المنشأة وكما هو موضح بالعقد الذي يبرم بين المدقق والعميل، وقد كان المدقق أول الأمر اختياريا، وانقضت فترة طويلة حتى أصبح إلزاميا قانوني حين تولد في أذهان القائمين على السهر على اقتصاد البلد ضرورة احترام توفير عنصر التدقيق الحسابي الخارجي المعابد، وتضمين عقود الشركات النظامية الأحكام الخاصة بهذه الناحية.

❖ التدقيق من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذ

أ –التدقيق العادي :وهو ماسبق الإشارة إليه من أنه فحص البيانات المثبتة بالسجلات والدفاتر، والتأكد من صحة القوائم المالية ومدى دلالتها لنتيجة الأعمال والمركز المالي، وإبداء رأي المدقق الفني المحايد حول ذلك .وغالبا ما يلجأ المدقق إلى إتباع التدقيق الاختياري هنا، ويعتبر مسؤولا بالطبع عن أي إهمال أو تقصير في ممارسته لحذره المهني أي أدائه للعناية المعقولة المتوقعة من شخص عادي يزاول المهنة في نفس الأحوال والظروف مما القائمة في المشروع تحت التدقيق.

ب –الفحص لغرض معين: ويكون هذا النوع من التدقيق هدف البحث عن حقائق معينة والوصول إلى نتائج معينة يستهدفها الفحص، وقد تكون الحسابات والبيانات موضوع التدقيق قد سبق تدقيقها تدقيقا عاديا بهدف الخروج برأي محايد حول المركز المالي ونتائج الأعمال.

ومن الأمثلة على" الفحص لغرض معين "فحص الدفاتر والسجلات تهدف اكتشاف غش ما، أو التعرف على أسباب اختلاس معين، أو بغرض تحديد الشهرة في حال خروج شريك أو انضمام أخر، أو لتحديد قيمة السهم في حالة الاندماج أو في حالة حساب تركة ما تشتمل على أسهم، وغير ذلك.

ويجب أن لا يتبادل للأذهان أن هناك أي تعارض بين وجود لدقيق عادي ووجود الفحص لعرض معين لأن كلا منهما يهدف إلى عرض مختلف كذلك.

يختلف الفحص عن التدقيق الجزئي لأن الفحص لا يشترط أن يكون لغرض خاص بنشاطات المشروع وبناء على طلب من إدارته، يتم التدقيق الجزئي على طلب من إدارة المشروع، كما يهدف عادة إلى تين نواحي الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية المستعملة بالمشروع، أما بالنسبة لمسؤولية المدقق فقد رأينا أنه لا يعتبر مسؤولا في التدقيق العادي إذا ما ثبت أنه قد مارس حذرة المهني في قيامه بعمله وإعداده للتقرير، أما في حالة الفحص فهو مسؤول عن

كل إهمال أو تقصير ينشأ عن عدم تنفيذه للشروط المتفق عليها في العقد المبرم بين الطرفين فمسؤوليته الكبرى هنا عقدية[1] .

المطلب الثالث: أهداف و أهمية التدقيق المحاسبي.

بحيث تتمثل أهداف وأهمية التدقيق المحاسبي في الفروع التالية:

الفرع الأول: أهداف التدقيق المحاسبي

إن الهدف الرئيسي من عملية التدقيق المحاسبي هو إبداء رأي الفني المحايد عما إذا كانت التقارير المالية تعبر بصورة صادقة عن المركز المالي للمؤسسة ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية عن تلك الفترة المدقق فيها، وهناك أهداف ثانوية منها التقليدي والحديث نتيجة التطور والانفتاح الاقتصادي

الأهداف التقليدية :يمكن إيجازها فيما يلي :

- إبداء رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية وكشف الأخطاء وأعمال الغش والتلاعبات.
- التأكد من صحة العمليات المثبتة في الدفاتر والسجلات المحاسبة مع مفردات الأصول والالتزامات.
- إمداد إدارة المؤسسة بالمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية، وبيان أوجه القصور فيه.

الأهداف الحديثة :يمكن إيجازها فيما يلي:

- مراقبة الخطط الموضوعة ومتابعة عملية التنفيذ والنتائج المحققة مع مقارنتها لما هو مخطط مسبقا.
- تحديد وتحليل الانحرافات لمعرفة أسبابها وعلى معالجتها كما يعمل على الحد من الإسراف.
- تقييم كفاءة الأداء والكفاءة الإنتاجية مع رفع مستوى فعالية المؤسسات.

الفرع الثاني :أهمية التدقيق المحاسبي.

تتيح أهمية التدقيق من كونه وسيلة لا غاية تهدف إلى خدمة عدة فئات سواء كانت داخل أو خارج المنشاة وتربطهم علاقة بها، حيث تعتمد هذه الفئات على التقرير النهائي لعملية التدقيق في اتخاذ القرارات ورسم السياسيات ووضع الخطط المستقبلية لها، ومن هذه الفئات ما يلي:

- إدارة المشروع التي تعتمد اعتمادا كلي على البيانات المحاسبة المنطقة في عملية التخطيط ومراقبة الأداء وتقييمه.
- متجنبي المخاطرة وتضم هذه المجموعة المديرية والمستثمرين ورجال الأعمال، حيث يكون الفرد في هذه المجموعة مستعد لتحمل المخاطر في حالة أن تكلفة الاستثمار المبدئي أقل من القيم المتوقع الحصول عليها في المستقبل[1].

[1] خالد أمين عبد الله، مرجع سابق ذكره ص39

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية وعلاقتها بالتدقيق المحاسبي

سنرى في المبحث المقدم المفاهيم المتعلقة بالقوائم المالية وهذا بوضع مختلف صورها التي تعبر على الوضعية المالية للمؤسسة، وأيضا معرفة كيف يتم تحسين جودة هاته الأخيرة بواسطة التدقيق المحاسبي.

المطلب الأول :مفهوم القوائم المالية

لقد اختلفت التعاريف المقدمة للقوائم المالية باختلاف الزاوية التي ينظر منها إليها إلا أنها تشترك كلها في بعض الخصائص وفيما يلي سنقوم بتقديم بعض التعاريف المقدمة للقوائم المالية:

- عبارة عن بيانات تفصيلية وإجمالية أساسية لجمع عناصر المعاملات والأنشطة في المشروع، تعرض في مجموعة كشوف محاسبية وفق مواصفات معينة بموجب المعايير المحاسبية ويعبر عنها بشكل أرقام تعكس جميع العمليات والأنشطة الاقتصادية والمالية التي ينفذها المشروع خلال الفترة محددة (ربع سنة، نصف سنة، سنة) فيتعرف القارئ من خلالها على نتيجة أعمال المشروع والتغيرات الحاصلة في مركزه المالي .
- هي وسائل أساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية[2].

ويمكن أن نقول من خلال التعريفات السابقة هي مجموعة من الوثائق والبيانات التي تحمل المعلومات المالية التي حققتها المؤسسة بحيث تكون في أشكال محددة.

المطلب الثاني :خصائص وأهداف القوائم المالية

بحيث تتمثل هاته الخصائص والأهداف في النقاط التالية:

الفرع الأول: خصائص القوائم المالية

يمكن تصنيف خصائص قوائم مالية المفيدة للمستخدمين إلى أربع خصائص :قابلية للفهم، والملائمة، الموثوقية، والقابلية للمقارنة

- **قابلية للفهم**: أن أحد الخصائص الأساسية للمعلومات الظاهرة بالقوائم المالية هي القابلية للفهم المباشر من قبل مستخدمين ، لهذا الغرض فان من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية وان لديهم الرغبة في الدراسة المعلومات بالقدر المعقول من العناية رغم ذلك فانه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في قوائم ماليه إن كانت ملائمة لحاجه صانع القرارات الاقتصادية الحشد الهم من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

---

[1]- صباح بن الناصر، دور التدقيق المحاسبي في تحسين قائمة الدخل، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014، ص 5

[2]- عبدون زهيرة، دور مدققي الحسابات في إضفاء الشفافية على القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة البويرة ، سنة2018 ،ص 42

- **الملائمة** :هل تكون المعلومة مفيدة لا بد أن تكون ملائمة وذات منفعة لصانع القرار ، حيث تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين خاصة في ما يخص المركز المالي والأداء وتعتبر مهمة إذا كان هدفها يؤثر على القرارات ، وتساعد على تقييم الماضي والحاضر والمستقبل وكذلك تمكنهم من التأكد من تقييمهم السابق.
- **الموثوقية** : لكي تكون المعلومات مفيدة فانه يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من أخطاء الهامة والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين اعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر، عنه لتتضمن صفه يجب أن توجد فيها الصفات التالية:

- **التمثيل الصادق** :حيث تكون المعلومات المالية ممثله يصدق للعمليات والأحداث المالية التي حدثت في المؤسسة، والتي تم التعبير عنها بالقوائم المالية.
- **جوهر فوق الشكل** :فيجب أن يتم الاهتمام بجوهرها بحقيقتها وليس الاكتفاء بشكلها القانوني، فلا توجد فائدة من المعلومات يطابق شكلها القانوني مع نماذج العرض القانونية ولكنها في ذات الوقت غير ممثلة للواقع.
- **الحياد**: تعني البعد عن التحيز الشخصي، وتكون المعلومات التي تضمنها قوائم المالية معدة للاستخدام العام وليس بالغرض تحقيق اهتمامات جهة معينة من المستخدمين.
- **الحيطة والحذر**: تعلي هذه الخاصية وجود درجه من الحذر في اتخاذ الأحكام الضرورية لأجراء التقديرات المطلوبة في ذلك حالات عدم التأكد، إلا أن ممارسه الحذر يجب أن يكون بقدر معقول ودونا مبالغة، بحيث لا يسمح بتكوين احتياطات سرية أو مخصصات مبالغ فيها حيث المبالغ في الحيطة والحذر يجعل القوائم المالية غير مطابقة للواقع.
- **الاكتمال**: وتعني أن المعلومة المعروضة في القوائم مالية يجب أن تكون كاملة غير منقوصة، بعدم حذف أو إلغاء أي جزء منها سواء كان ذلك من خلال قوائم مالية أو من خلال تقارير المالية الأخرى.

القابلية للمقارنة: يجب أن يكون المستخدمون قادرين على مقارنة القوائم مالية للمنشاة عبر الزمن من أجل تحديد اتجاهات في الطريق في المركز المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنه القوائم مالية للمنشأة المختلفة من اجل أن يقيموا مراكز المالية النسبية والأداء والتغيرات في المركز المالي، وعليه فإن عملية قياس وعرض اثر المال للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابتة ضمن المنشأة وعبر الزمن[1].

[1]– المهدواني الياس ريان، دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة أم البواقي، ص18، 19

يمكن تلخيص خصائص القوائم المالية في شكل التالي:

شكل رقم (1) :خصائص القوائم المالية

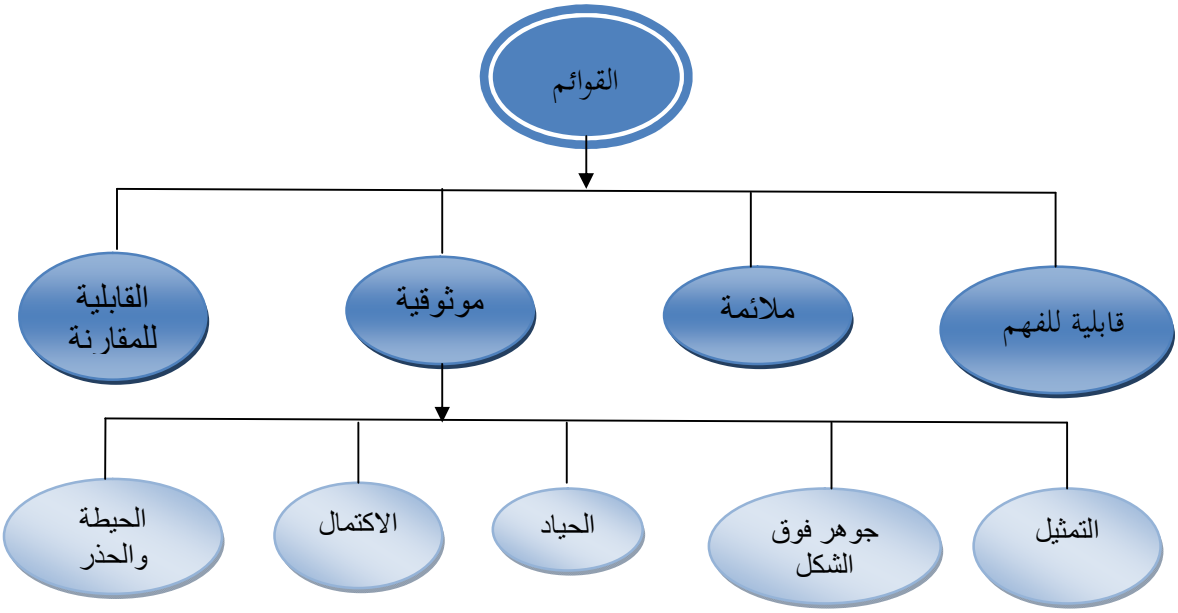

المصدر: المهدواني الياس ريان، دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية، ص20

الفرع الثاني: أهداف القوائم المالية

أشارت لجنه المعايير المحاسبية الدولية إلى أن الهداف القوائم المالية ليست أهدافا جامدة وإنما تتأثر بالعدد من العوامل الاقتصادية والقانونية والسياسية المناسب المجتمع الذي تعد فيه هذه القوائم وافي ضوء ذلك حدد عدد من أهداف قوائم مالية أهمها:

- توفير معلومات تلائم المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية ومنح القروض المالية، ومن الضروري أن تكون القوائم المالية مفهومه بالنسبة للمستثمرين والدائنين الذين يكون لديهم أمام معقول بالأنشطة الاقتصادية والتجارية والمحاسبة المالية.
- تزويد المعلومات المعيدة للمستثمرين والدائنين الأعراض التنبؤ والمقارنة والتقييم النفقات النقدية المتوقعة بالنسبة له من حيث مبلغ والتوقيت وحاله عدم تأكد المتعلقة بهذه التدفقات قائمة التدفقات النقدية، وكذلك من خلال دراسة وتقويم درجة السيولة الوحدة الاقتصادية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل.
- يجب أن يوضح كل ما يتعلق بحقوق الملكية وحقوق الغير التزامات أخرى بالإضافة إلى اثر العمليات والأحداث الاقتصادية في هذه الحقوق قائمه المركز المالي.

- يجب أن توضح طريقة الحصول على الموارد وكيفيه استخدامها في الشكل أصول مختلفة، معلومة تفيد في تقييم الأداء والتنبؤ الأرباح في المستقبل[1].

يمكن تلخيص أهداف القوائم المالية في الشكل التالي:

شكل رقم: (2) أهداف القوائم المالية

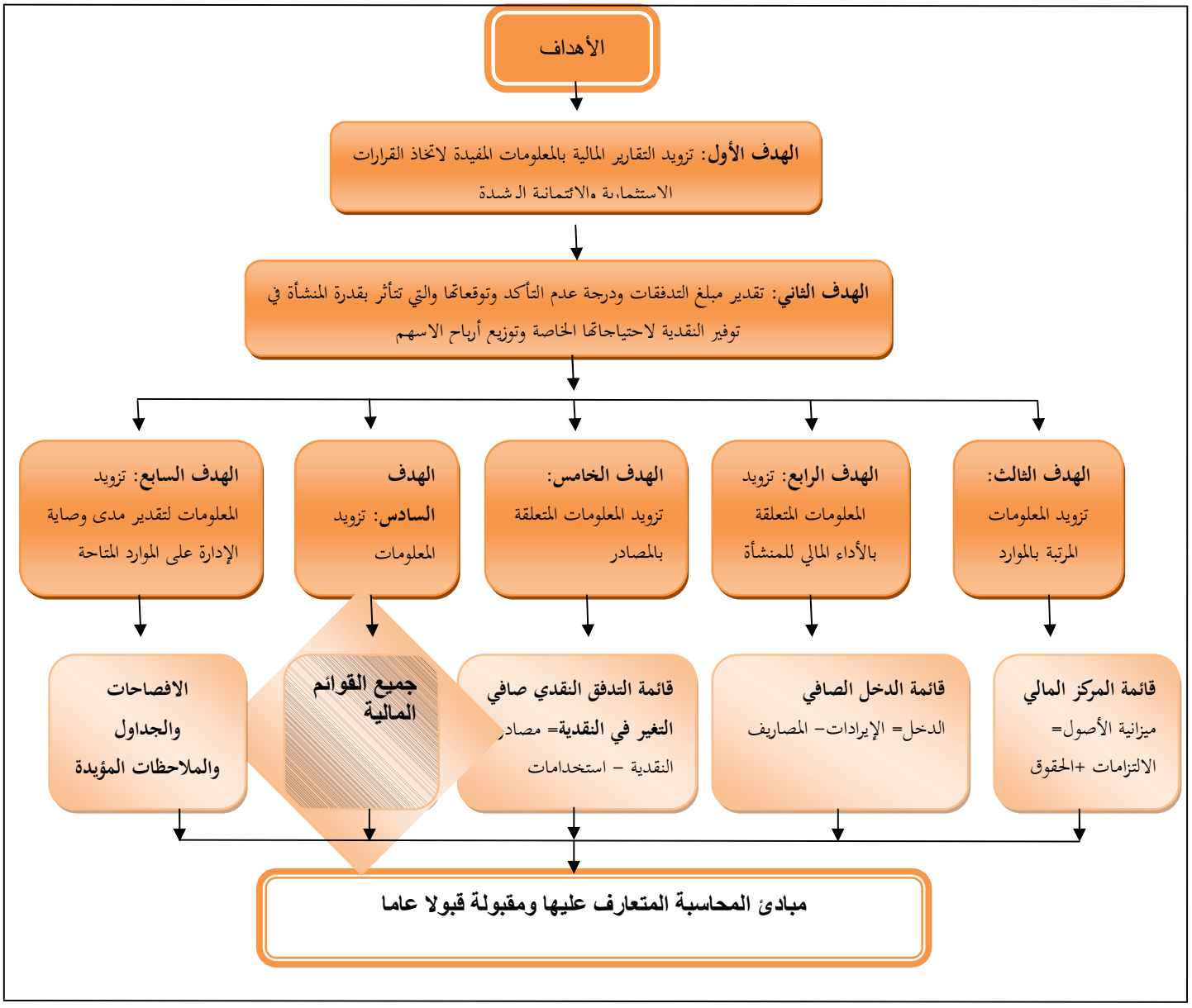

المصدر: المهدواني الياس ريان، دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية، ص21

[1]-المهدواني الياس ريان، مرجع سابق، ص 20، 21

المطلب الثالث :أنواع القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرين والمقرضين والمحللين الماليين وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر الشركة في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بها، وتقوم معظم الشركات بنشر القوائم المالية خلال التقرير السنوي أو النصف سنوي، أو الربع سنوي.

الفرع الأول :الميزانية

1- مفهوم الميزانية:

- وهي قائمة تتضمن أصول المنشأة والتزاماتها وحقوق الملكية في تاريخ معين.
- تعرض الميزانية كل من عناصر الأصول وعناصر الخصوم بصورة منفصلة ويبرر هذا الغرض من خلال الفصول الآتية، عند وجود عملية تتعلق هذه الفصول

2- فوائد وأهداف الميزانية:

تقدم قائمة المركز المالي معلومات مفيدة المستخدمي المعلومات المحامية حيث تبين هذه القائمة معلومات تتعلق ما يلي:

السيولة: وتتمثل بالنقدية وشبه نقدية وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع حدوثها ضمن الدورة التشغيلية للمنشأة، وكلما كانت السيولة مرتفعة كلما كانت الشركة أقدر على تسديد التزاماتها.

القدرة على سداد الديون طويلة الأجل: تعتبر عملية تحليل عناصر الميزانية أداة للوقوف على قدرة المنشأة على سداد ديونها طويلة الأجل عند الاستحقاق.

المرونة المالية: يعتبر مفهوم المرونة المالية أوسع من مفهوم السيولة حيث تقيس المرونة قدرة المنشأة على تعديل حجم وتوفيت التدفقات النقدية.

3- مزايا الميزانية:

تعتبر قائمة المركز المالي من أهم القوائم المالية التي تقوم المنشأة بإعدادها حيث تحقق الميزات التالية:

- بيان المركز المالي للمنشأة من تاريخ إعداد الميزانية حيث تتضمن ما للمشاة.
- تقيم القدرة الأمامية للمنشأة من خلال مقاربة التزاماتها بحقوق ملكيتها وفقا لما يعرف بنسبة التغطية والتي تعني مدى تغطية حقوق ملكية المنشأة لالتزاماتها.
- التعرف على مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع، ويتم قياس ذلك بسبب التداول والسيولة .

التعرف على مدى اعتماد المنشأة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها، أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية.

- القيام بعملية التحليل المالي مثل تحليل درجة الرفع المالي أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي ونسب التداول وغيرها.
- بيان مدى التزام المنشأة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية.
- الوقوف على استمرارية المنشأة، أو أن ميزانيتها تم إعدادها على أساس التصفية.
- معرفة سياسات الشركة اتجاه استثماراتها المالية[1].

الفرع الثاني :جدول حسابات النتائج

تهدف هذه القائمة إلى قياس نتيجة عمليات المؤسسة لفترة زمنية معينة، لذا فهي عبارة عن ملخص للمبيعات المتحققة والمصروفات التي تكبدتها المؤسسة لتحقيق هذه المبيعات، ويمثل الفرق ما بين هذين البندين الربح أو الخسارة التي حققتها المؤسسة خلال الفترة الزمنية المعنية.

أولا :مفهومه

سمى أيضا بقائمة حساب الأرباح والخسائر، ويمكن تعريف هذه القائمة بأنها :بيان يلخص إيرادات ومصاريف الشركة خلال فترة زمنية معينة، عادة ما تكون سنة، أي أنها تبين نتائج العمليات التشغيلية التي قامت بها وما أسفرت عنه هذه العمليات من تحقيق أرباح أو خسارة.

ثانيا :أهميته

من أهم أهداف المحاسبة تعرف الدخل الصافي المتحقق من المشروع خلال الفترة الزمنية :موضع الاعتبار، لان تعرف الدخل ضروري في المجالات التالية:

- تمكين المالكين من تعرف نتائج استثماراتهم؛
- تسهيل مهمة الدائنين في الرقابة على سلامة أوضاع المؤسسة وضمان أموالهم؛
- تسهيل مهمة الإدارة في التخطيط والرقابة وتوزيع الأرباح؛
- تمكين المحللين من تقديم بدائل الاستثمار في مختلف المشروعات[2].

ثالثا: عناصر جدول حسابات النتائج

ويمكن حصر ها فيما يلي:

- ✓ النتيجة العملياتية
- ✓ النتيجة المالية
- ✓ النتيجة غير العادية

[1]- ايمان عاية، أسس قواعد الإفصاح في التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر جامعة الوادي،سنة 2015، ص22، 23

[2]- علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 39

✓ النتيجة الصافية

الفرع الثالث: جدول تدفقات الخزينة

هي كشف المقبوضات والمدفوعات النقدية المنشأة ما خلال فترة مالية معينة، وقد ألزم مجلس معايير المحاسبة المالية الشركات بإعداد هذه القائمة من خلال إصداره للمعيار الدولي المحاسبي رقم(7) ، وتقسم الأنشطة في قائمة التدفق النقدي إلى ثلاث أقسام :التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية[1] .

أولا :مفهوم التدفقات النقدية

قائمة التدفقات النقدية هي القائمة التي تقوم بتوفير معلومات عن المتحصلات والمدفوعات النقدية خلال الفترة المالية ومن مصادرها المختلفة، والتي تتمثل في العمليات التشغيلية الجارية والعمليات الرأسمالية والعمليات التمويلية، التي تخدم مستخدمي هذه المعلومات خاصة المستثمرين والدائنين.

ثانيا: الهدف من إعداد قائمة التدفقات النقدية

إن الهدف الرئيسي من إعداد قائمة التدفقات النقدية هو تزويد المستخدمين وأصحاب الصلة بالمعلومات المتعلقة بالمقبوضات والمدفوعات النقدية للمنشأة خلال فترة زمنية معينة، كما يمكن لهؤلاء المستخدمين ومن خلال قائمة التدفقات النقدية تحقيق الأهداف التالية:

- الحصول على المعلومات المتعلقة بالأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على أساس نقدي؛
- تقيم قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح ومقابلة متطلبات الاستثمار والتوسع ومتطلبات سداد الالتزامات؛
- تحديد مصادر الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية؛
- تقييم التدفقات النقدية التاريخية والحالية والتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ثالثا : تركيبة قائمة التدفق النقدي

تقسم قائمة التدفق النقدي إلى ثلاث أقسام كما يلي:

1) **التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:** وهي التدفقات النقدية من الأنشطة الرئيسية التي تمارسها المؤسسة، والتي تشمل ما يلي:

- صافي الدخل النقدي للفترة
- النقد المدفوع للموردين، أي ثمن البضائع؛
- النقد المدفوع للضرائب؛

[1]- مراد بودياب، مرجع سبق ذكره، ص 51، 52

- النقد المدفوع على المصاريف المختلفة.

2) **التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:** وهي التدفقات النقدية التي تشمل بيع وشراء الموجودات الطويلة الأجل، ويتطلب تحديدها تحليل عناصر الميزانية في جانب الموجودات والتي لم يتم تحليها عند تحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ومن الأمثلة عليها ما يلي:
   - النقد المدفوع لشراء أجهزة ومعدات
   - النقد المدفوع لشراء أسهم وسندات طويلة الأجل؛
   - النقد المدفوع مقابل استثمارات أخرى طويلة الأجل؛
   - المتحصلات النقدية من بيع الموجودات الثابتة أو الاستثمارية.

3) **التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:** وهي التدفقات النقدية المتعلقة بالحصول على الموارد من المالكين أو إعادتها لهم، ذلك فيما يتعلق بالحصول على التمويل من المقرضين أو تسديد القروض لهم، الأمثلة عليها ما يلي:
   - النقد المتحصل من إصدار أسهم أو زيادة رأس المال؛
   - النقد المتحصل من إصدار سندات طويلة الأجل؛
   - النقد المتحصل من الفروض والتسهيلات البنكية؛
   - النقد المدفوع على توزيع الأرباح
   - النقد المدفوع لتسديد الفروض والتسهيلات البنكية[1].

الفرع الرابع :جدول التغير في الأموال الخاصة

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى إحدى القوائم المالية التي يجب على المؤسسة أن تقوم بإعدادها في نهاية السنة.

أولا :مفهوم قائمة التغير في حقوق الملكية

هي عبارة عن قائمة توضح التغيرات التي تطرأ على حقوق الملكية خلال فترة محاسبية محددة عند بدأ النشاط، وتتألف حقوق الملكية فقط من رأس المال وبعد ذلك يمكن أن تزداد بأية زيادة تطرأ على رأس المال خلال حياة المؤسسة، كما أنها قد تنخفض نتيجة لنقص قد يطرأ عليها، وتزداد كذلك بالأرباح وتنقص بالخسائر المحققة نتيجة النشاط الاقتصادي خلال الفترة المحاسبية، وتنقص أيضا من خلال المسحوبات الشخصية التي يقوم بها صاحب المؤسسة أو أصحابها في شكل نقدية أو بضاعة.

ثانيا :المعلومات التي تعرضها قائمة التغيرات في حقوق الملكية

ينبغي أن يتم الإفصاح في صلب قائمة التغيرات في حقوق الملكية على المعلومات التالية كحد أدنى():

[1]- ايمان عباية، مرجع سبق ذكره، ص30،31

- صافي ربح أو خسارة؛
- الدخل، المصروفات، المكاسب، الخسائر المرتبطة مباشرة بحقوق الملكية وحصة الأقلية؛
- الآثار الناتجة عن تصحيح الأخطاء المحاسبية؛
- الآثار الناتجة عن تغيرات في السياسات والطرق المحاسبية.

ثالثا :مزايا قائمة التغيرات في حقوق الملكية

تحقق قائمة التغيرات في حقوق الملكية المزايا التالية:

- التعرف على حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى عنها
- التعرف على التغيرات إلى تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة
- التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية، مثل المكاسب والخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع؛
- إظهار التغير الحاصل في حقوق الملكية من خلال القيام بعملية وصل ما بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي[1] .

المطلب الرابع :مساهمة التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية

ومن خلال هذا المطلب سنبين العلاقة بين التدقيق المحاسبي وجودة القوائم المالية في العناصر التالية:

1- **أهمية تدقيق القوائم المالية** :باتت الحاجة للتدقيق في وقتنا الحالي أكثر إلحاحا مما كانت عليه في السابق نظرا لحاجة لنظام الرقابة في المؤسسات الاقتصادية، كما أن القوائم المالية تعتبر إحدى الآليات العامة في الهيكل الرقابي باعتبارها الوسيلة التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى المستثمرين.

يكمن دور التدقيق المحاسبي في ما يلي:

- زيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية.
- زيادة القدرات التنافسية للشركات من خلال توفر الموثوقية والشفافية في قوائمها المالية مما ينعكس أثره على برامج خفض التكلفة والارتقاء بجودة المنتجات وزيادة حصة الشركة التسويقية.
- زيادة ثقة المتعاملين بالبورصة مما يعكس أثره على ارتفاع حجم التداول وأسعار الأسهم.
- تحقيق مزايا ضريبية عند التحاسب الضريبي لثقة المأمور الفاحص في بيئة الرقابة ومصداقية التقارير والقوائم المالية
- جودة القوائم المالية من جودة عملية التدقيق في معلوماتها ومدى الالتزام بتطبيق المعايير والطرق المحاسبية المتعارف عليها.

[1]- مراد بودياب، مرجع سبق ذكره، ص55،56

2- دور التدقيق في تحسين جودة المعلومة المحاسبي

يساهم التدقيق في تحسين المعلومات المحاسبية وذلك من خلال :

- يساهم التدقيق الداخلي في اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء متعمدة أو غير متعمدة وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية حالية من الأخطاء.
- يساهم في تدقيق البيانات وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.
- يعمل على التحقق من صحة المعلومات والبيانات المستخدمة في المؤسسة .
- يعمل التدقيق الداخلي في حماية المؤسسة من عمليات التلاعب والاحتيال ويعتبر هذا دورا هاما ورئيساً خصوصا وأن المدقق الخارجي المستقبل لا يستطيع اكتشاف جميع حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية نظراً لعدم تواجده بصورة دائمة في المؤسسة واعتماده على العينات الإحصائية بدلا من الفحص الكامل وبالتالي أصبح المدقق الداخلي هو من يستطيع أن يحمي المؤسسة التي يعمل بها من عمليات التلاعب بالأصول وأنه ليس هناك من أقدر منه على ذلك وبالتالي الحصول على معلومات ذات مصداقية للأطراف الداخلية أو الخارجية.
- يعمل على فحص وتقييم مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، مدى تحقيق أهدافها والتي من بينها دقة المعلومات المحاسبية التي ينجيها النظام المحاسبي في المؤسسة.

3- علاقة أبعاد التدقيق المحاسبي (الفحص، التحقيق، التقرير) بجودة معلومات القوائم المالية:

يرتبط تحليل دور المحاسبي في تحسين جودة معلومات القوائم المالية بتحليل دور كل من:

- **الفحص المحاسبي:** هو التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها، أي فحص القياس المحاسبي هو القياس الكمي والنقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة فهو الإلية لتقييم المعاني والطرق والبيانات المحاسبية من جهة ومصداقية المعلومات المقدمة من جهة أخرى وتتمثل هذه المعالم في العناصر التالية (ملائمة المعلومات، قابلية الفحص، عدم التحير في التسجيل، قابلية القياس الكمي).
- **التحقيق المحاسبي:** إمكانية الحكم على مدى صلاحية القوائم المالية (الملائمة الحياد) كتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معينة.
- **التقرير(الإبلاغ):** ببلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية فعملية التحقيق تقودنا إلى معرفة مدى شفافية وموضوعية القوائم المالية[1].

[1]- عواج هدى، دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة مسيلة، سنة 2015، ص 51، 52

المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة

سنعرض في هذا المبحث دراسات بعناوين متنوعة تخص التدقيق المحاسبي وما يماثلها من ممارسات لعملية التدقيق المختلفة، بحيث ينقسم المبحث إلى مطلبين الأول لعرض الدراسات والثاني لمقارنة دراستنا الحالية مع مختلف الدراسات الأخرى.

المطلب الأول: عرض الدراسات

❖ **أولا: لبنى محدادي**، أثر التدقيق المحاسبي على جودة القوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر،2014

تهدف دراستنا إلى إبراز أثر التدقيق المحاسبي على جودة القوائم المالية وذلك من خلال الدور المحوري والفعال الذي يلعبه في تلبية احتياجات مستخدمين القوائم المالية،

اعتمدنا في دراستنا على أداتين هما تقارير محافظي الحسابات والمقابلة الشخصية، كما مكنتنا المقابلة الشخصية من أخذ آراء المهنيين والمتمثلين في محاسبين معتمدين.

خلصت دراستنا إلى أن التدقيق المحاسبي يؤدي إلى تحسين جودة القوائم المالية وبالتالي إعطاء الضمان لمستخدمي هذه القوائم وذلك من خلال التزام المؤسسة بتطبيق إرشادات المدقق المحاسبي وتعزيز وتقوية نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة للحصول على دقة وسلامة ومصداقية القوائم المالية.[1]

❖ **Latari samir**, **ouali lamine**, l'audit légal des états financiers cas d'un Société de production, en vue l'obtention du diplôme de master, universités mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, *2015*

والهدف من هذه الدراسة هو معرفة مهمة المدقق من البحث عن صدق وانتظام البيانات المالية وعن إدراك السبل والتقنيات الكفيلة لتحقيق هذا الهدف.

من خلال دراستهما تم الاعتماد على دراسة حالة بمؤسسة إنتاج وتوزيع الكابلات الكهربائية الواقعة في بومرداس وهذا بعد تدريبهما بمكتب محافظ حسابات عن كيفية إجراء عملية التدقيق بالمؤسسة وهذا بعد اعتماد عن طلب الكشوفات المالية للمؤسسة وبعض التقارير معينة.

وفي الأخير تم استنتاج بعض النقاط منها من خلال المراجعة القانونية للقوائم المالية تساعد المؤسسة على تحقيق

1- لبنى محدادي، أثر التدقيق المحاسبي على جودة القوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، دراسة حالة عينة من تقارير محافظي الحسابات بولاية ورقلة, تخصص تدقيق ومراقبة تسيير، جامعة ورقلة 2014

أهدافها من خلال تقييم عمليات الرقابة الداخلية وكشف نقاط القوة والضعف والحفاظ على فعاليتهم[1].

❖ **ثالثا: عواج هدى**، دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة مسيلة، سنة 2015

حاولنا من خلال هذا البحث استخلاص دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية، ولمعالجة الموضوع اعتمدنا على عينة من تقارير محافظ الحسابات

استخدمنا أداتي المقابلة الشخصية و المستندات بهدف التوصل إلى فهم أوضح لإشكالية ما مدى مساهمة التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية؟ بالاعتماد على دراسة حالة و استنادا للنتائج المتوصل إليها نجد أن التدقيق المحاسبي له دور في زيادة موثوقية و مصداقية المعلومة المحاسبية و هذا ما يوفره التدقيق الداخلي أو الخارجي غير أن التدقيق الخارجي يمثل ضمان أكبر حول مصداقية القوائم المالية.[2]

❖ **رابعا: عبدون زهيرة**، دور مدققي الحسابات في إضفاء الشفافية على القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، 2018.

هدفت الطالبة في هذه الدراسة إلى إبراز الدور الفعال الذي يؤديه محافظ الحسابات في إضفاء الشفافية والمصداقية على الكشوفات المالية وهذا من خلال تقريره الذي يبدي فيه رأيه الفني المحايد حول هاته الكشوفات.

واعتمدت الطالبة في دراستها حول المؤسسة على مراقبة القوائم المالية المفصح عنها وملاحظة أهم التقارير الخاصة بالمؤسسة وبالمحافظ الحسابات على غرار تقرير المحافظ حول أصول وخصوم المؤسسة وتقرير المحافظ حول جدول حسابات النتائج والقوائم الأخرى وأيضا التقارير الخاصة بالمؤسسة حول فروعها والنظام الرقابة الخاص بها وغيرها من التقارير.

ومن خلال دراستها توصلت إلى مجموعة من النتائج منها:

- أن محافظ الحسابات له دور فعال في تعزيز الإفصاح في القوائم المالية.
- يعتبر استقلال محافظ الحسابات من أهم العوامل المساعدة للوصول إلى رأي فني محايد حول مصداقية القوائم والتقارير المالية.

يستعمل محافظ الحسابات طرق وأساليب مختلفة في مراجعته للقوائم وتتمثل في الجرد الفعلي للأصل وفحص كل ما من

---

[1]- **Latari samir**, ouali lamine, l'audit légal des états financiers cas d'un Société de production, en vue l'obtention du diplôme de master, universités mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, *2015*

2- عواج هدى، دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية، دراسة عينة من التقارير محافظ الحسابات مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة مسيلة، سنة 2015

شأنه أنه يثبت وجود ملكية الأصل، كما يتأكد من صحة تقييمه وتسجيله محاسبيا وهذا مايزيد من درجة الإفصاح والشفافية في القوائم المالية[1].

❖ **خامسا: أ. زواق كمال**، التدقيق المحاسبي ودوره في الحد من التحريف والتلاعب بالقوائم المالية، دراسة ميدانية من وجهة المدققين الخارجيين،المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، سنة 2017

بحيث تسعى هذه الدراسة إلى تحليل دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من ممارسات التحريف والتلاعب بالقوائم المالية.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير إستبانة كأداة وزعت على عينة من مدققي الحسابات الخارجيين.

وخلصت إلى وجود التزام من غالبية المدققين بإتباع كافة إجراءات تقدير مستوى التحريف والتلاعب بالقوائم المالية، مع التزامهم بإتباع إجراءات التعديل اللازمة في حال ظهور دلائل على وجود تحريف وتلاعب، هذا وأقضت الدراسة عن مستوى إدراك عالي المدققي الحسابات عن مسؤوليتهم المهنية والقانونية الحاد منع التحريف والتلاعب بالعالم المالية وأيضا يمكن القول أن هناك إدراك نام من غالبية مدققي الحسابات المستجوبين لحجم المسؤولية المهنية والقانونية الملقاة على عاتقهم فيما يتعلق بالكشف عن التحريف والتلاعب في القوائم المالية[2].

❖ **سادسا:** منى امحمد جودي، دورا لتدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية، دراسة ميدانية لدى مكتب محافظ الحسابات، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة الوادي 2019

تهدف الدراسة إلى توضيح دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية من خلال: التعرف على أراء محافظي الحسابات حول دور التدقيق المحاسبي في تحسين القوائم المالية ومعرفة العلاقة التي تربط بين تحليل القوائم المالية وبين مدقق الحسابات.

وبعد كل من الدراسة النظرية والتطبيقية قد توصلنا إلى النتائج التالية: يساعد التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية من خلال منع حالات الغش والتلاعب وتصويب الأخطاء التي يقوم باكتشافها في القوائم المالية عند إعداد التقرير.[3]

---

[1]- عبدون زهيرة،دور مدققي الحسابات في إضفاء الشفافية على القوائم المالية، دراسة حالة لتقرير محافظ الحسابات لمؤسسة SARL K. TERM – بجاية – مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص محاسبة ومراجعة، جامعة أكلي محمد ألحاح – البويرة– السنة الجامعية 2018.

[2]– أ. زواق كمال، التدقيق المحاسبي ودوره في الحد من التحريف والتلاعب بالقوائم المالية، دراسة ميدانية من وجهة المدققين الخارجيين،المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، سنة 2017

[3]- منى امحمد جودي، دورا لتدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية، دراسة ميدانية لدى مكتب محافظ الحسابات، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة الوادي 2019

❖ **سابعا: بلال شيخي، سامية فقير،** مخاطر التدقيق المحاسبي، مجلة المنهل الاقتصادي جامعة الشهيد حمى لخضر بالوادي –الجزائر–، ستة 2020

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مخاطر التدقيق المحاسبي، خاصة وأن لها علاقة مباشرة مع جودة التدقيق والتقارير التي يصدرها مدققي الحسابات في الحكم على عدالة ومصداقية القوائم المالية للشركات محل التدقيق، خاصة وأن المسؤولية يتحملها مدققي الحسابات في حال وجود مشاكل أو أزمات.

ومن أجل إنهاء هذه الدراسة تم تقسيمها إلى ثلاث محاور إبتداءا بتحديد ماهية مخاطر التدقيق المحاسبي، ثم أنواع مخاطر التدقيق المحاسبي والعلاقة فيما بينها، وصولا إلى تقييم مخاطر التدقيق المحاسبي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن اكتشاف المدقق للمخاطر يكون له تأثير على تقليلها، ولذا يتعين على مدقق الحسابات القيام بمجموعة من الإجراءات التقييم هذه المخاطر واحدها بعين الاعتبار، للحد منها، وذلك من خلال الحرص على أداء مهمته بالكفاءة المطلوبة، واعتماد الموسوعية وعدم التحيز من خلال التحلي بروح أخلاقيات المهنة، والقيام بكل الإجراءات اللازمة لتقيم نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة[1].

المطلب الثاني: المقارنة بين الدراسة الحالية والدراسة السابقة

سنقوم في هذا المطب بتحديد كل من أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية.

الفرع الأول: أوجه التشابه

نستطيع أن نقول أن هذه الدراسة كدراسات السابقة تتفق في الكثير من المواضع من الدراسات السابقة نذكر منها:

- أن جميع الدراسات السابقة والحالية ركزت على العلاقة والدور الذي يلعبه التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية.
- تم الاستفادة منها في إعداد المنهجية المتبعة في المذكرة.
- تم الاستفادة منها لتكوين الجانب النظري و إعداد خطة تتناسب و تحديد متغيرات الموضوع

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف

لاتوجد اختلافات كثيرة بالنسبة لدراستنا على الدراسات السابقة، ونذكر بعض الاختلافات على حسب اطلاعنا المتمثلة في:

- اعتمدنا على استعمال أسلوب المقابلة بحيث في الدراسات السابقة تركزت على أداة الاستبيان على حد اطلاعنا.

[1]– بلال شيخي، سامية فقير، مخاطر التدقيق المحاسبي، مجلة المنهل الاقتصادي جامعة الشهيد حمى لخضر بالوادي –الجزائر–، ستة 2020

- تمت دراستنا في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري بحيث في الدراسات السابقة تمت في مؤسسات اقتصادية أخرى على حسب اطلاعنا .
- تمت دراستنا في ولاية ورقلة والدراسات السابقة في ولايات أخرى متفرقة من الوطن.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى العديد من المفاهيم الخاصة بعملية تدقيق الحسابات وأيضا تكلمنا في البداية على التطور التاريخي لهاته المهنة وحاولنا تعريف عملية التدقيق إصلاحا ولغويا وذلك حسب المعايير المتعارف عليها وذكرنا مختلف أنواع التدقيق.

وكذلك في النصف الثاني من الفصل تطرقنا إلى تحديد مفاهيم حول قوائم المالية بحيث تعد محور مهم لدى المدقق للقيام بعملية التدقيق حول القوائم المالية وهذا بإبداء رأيه حول صحتها، وتطرقنا العلاقة التي تربط بين التدقيق المحاسبي وتحسين جودة القوائم المالية.

وفي ما يتعلق بالدراسات السابقة تناولت دراستنا لبعض الدراسات من أجل معرفة الأهداف المسطرة لها والنتائج السابقة التي توصل إليها الباحثون.

الفصل الثاني
الدراسة الميدانية بمؤسسة محل الدراسة

تمهيد

بعد تطرقنا في الفصل الأول على الجانب النظري سنتطرق في الفصل الثاني إلى الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة الميدانية حول التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية بمؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري، ومن خلال موضوعنا سنقوم بدراستنا لمعرفة العمليات المحاسبية ومدى فاعلية التدقيق في تحسين جودة القوائم المالية.

وانطلاقا مما سبق سنضع ثلاث مباحث للعمل عليها وهي كالتالي:

- **المبحث الأول:تقديم مؤسسة محل الدراسة**
- **المبحث الثاني: واقع عملية التدقيق المحاسبي الداخلي وعرض للقوائم المالية بمؤسسة OPGI**

المبحث الأول:تقديم المؤسسة محل الدراسة

يعتبر ديوان الترقية والتسيير العقاري من بين المؤسسات المهمة في المجتمع، فهي تلعب دور هام وفعال في تعمير الولاية وبهذا سنتذكر نبذة تاريخية لتعريف بالمؤسسة والمهام والأهداف وسنتطرق إلى الهيكل التنظيمي في المطلب الثاني.

المطلب الأول: ماهية المؤسسة ومهامها وأهدافها

أولا: تعريفها

ديوان الترقية والتسيير العقاري هي المتعامل الرئيسي في ميدان انجاز السكنات الاجتماعية في إطار الترقية والتسيير العقاري بولاية ورقلة باعتبار مؤسسة عمومية اقتصادية.

تبعا للمرسوم التنفيذي 147.91الصادر في 12 مايو 1991متضمن تغيير دواوين الترقية والتسيير العقاري القائمة منذ تاريخ سريان مفعول هدا المرسوم في طبيعتها القانونية إلى مؤسسات عمومية وطنية ذات الطابع صناعي وتجاري, بعدما كانت ديوان الترقية وتسيير العقاري بور قلة في سابق هيئة عمومية ذات طابع إداري ,وهذا ما أعطى لديوان الترقية و التسيير العقاري بصفة الشخصية المعنوية ,بحيث يمارس نشاطه تحت رقابة وزارة السكن والعمران .

- رأسمالها يقدر ب151664492.41
- عدد العاملين فيها 514عامل
- الوكالات التابعة لها:يضم ديوان الترقية والتسيير العقاري مجموعة من الوكالات الخارجية الموزعة على التراب الوطني وهي:
  - وكالة بامنديل
  - وكالة ور قلة
  - وكالة انقوسة
  - وكالة سيدي خويلد
  - وكالة حاسي مسعود
  - وكالة تقرت
  - وكالة النزلة
  - وكالة حجيرة
  - وكالة الطيبات

ثانيا: الأهداف

يسعى ديوان الترقية والتسيير العقاري بورقلة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- ✓ انجاز السكنات لائقة وفق معايير دولية والقضاء على أزمة السكن
- ✓ التعريف بالطابع العمراني بالمنطقة
- ✓ تطوير الجانب الفني والتسيير من اجل الرفع في الأداء
- ✓ الدقة في انجاز السكنات واحترام مواعيد التسليم
- ✓ زيادة في مردودية المشاريع المنجزة وذلك من خلال تحكم في التكاليف

ثالثا:مهامه

يتميز ديوان الترقية وتسيير العقاري بأهمية كبيرة من قبل المجتمع، فهو يحتكر الحصة الأكبر من النشاط حيث تتولى ترقية الخدمات العمومية في ميدان سكن ومن المهام التي يقوم بها وهي:

- ترقية البناءات
- الترقية العقارية
- النيابة عن أي متعامل في الإشراف على المشاريع المسندة إليه
- تأجير المحالات وسكنات ذات الاستعمال المهني وتجاري
- الحفاظ على العمارات ومحاولة إبقائها صالحة لسكن
- ترميم الأملاك العقارية وصيانتها وإعادة الاعتبار إليها
- تحصيل مبالغ الإيجار وكذلك ربوع تنازل عن الأملاك عقارية التي تسيرها
- تسليم ساكنات في الآجال المحددة وتكون قابلة للاستغلال(مزودة بالماء، كهرباء، غاز)
- تقديم المشاريع للمقاولين وفق شروط الصفقات

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي العام لديوان الترقية والتسيير العقاريOPGI

يسعى ديوان الترقية وتسيير العقاري إلى التنسيق بين مختلف أقسامه ومتمثلة في الدوائر المالية والمادية والبشرية من اجل تحقيق أهدافه، فهو يعتمد على بنية وظيفية تربط بين الدوائر ومختلف المصالح كما هو مبين في الشكل التالي:

شكل رقم(3) الهيكل التنظيمي العام لديوان الترقية والتسيير العقاريOPGI

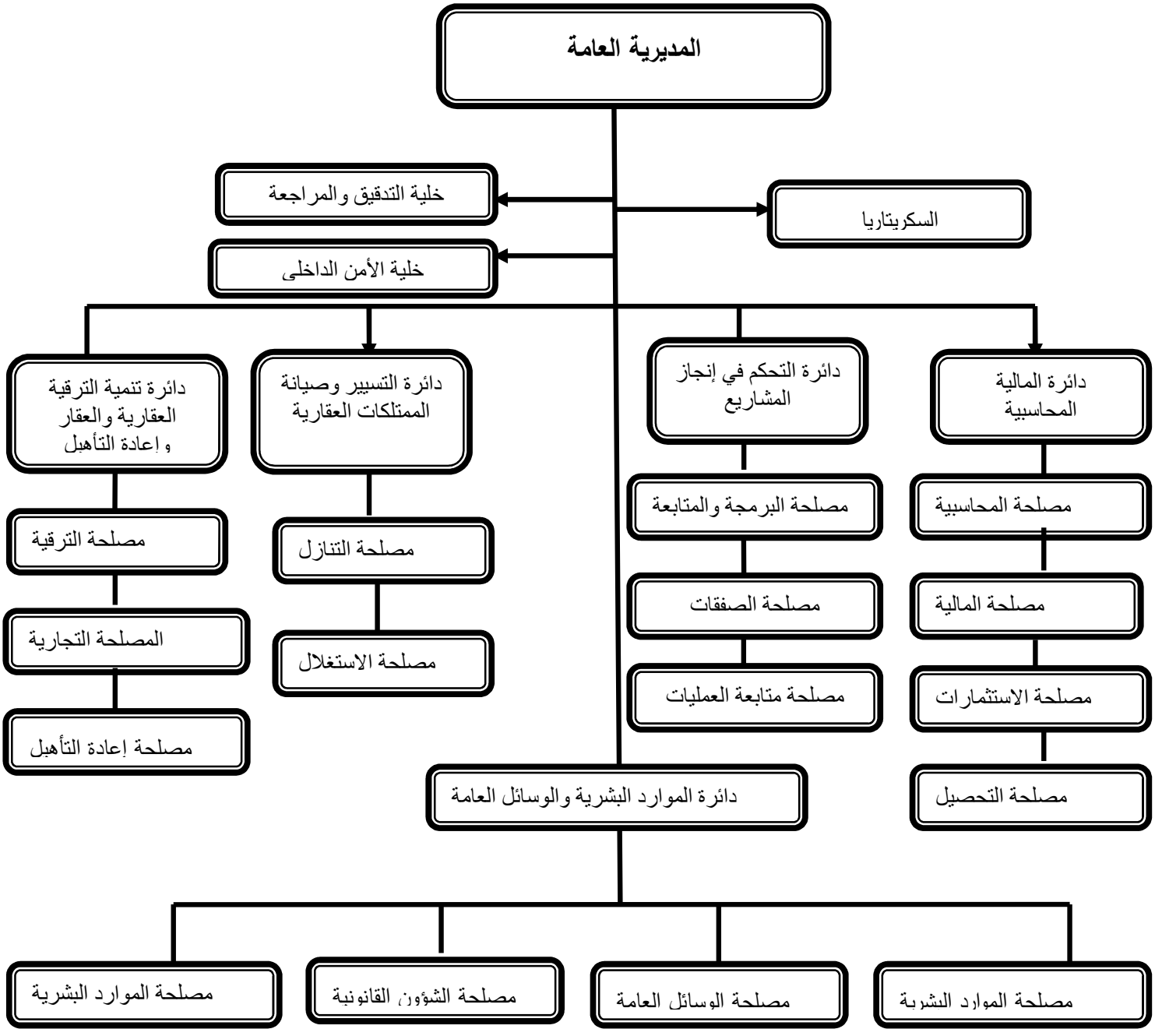

المصدر: من إعداد الطلبة بناءا على وثائق المؤسسة

المبحث الثاني: واقع عملية التدقيق المحاسبي الداخلي وعرض للقوائم المالية بمؤسسة OPGI

تعد القوائم المالية بمثابة المرآة العاكسة لأي مؤسسة فهي تعبر عن الصورة الحقيقة للمؤسسة وللأطرف ذات العلاقة.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية للمؤسسة

سنقوم في هذا المطلب بعرض القوائم المالية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج لنهاية السنة 2019

أولا: ميزانية المؤسسة في 2019

الجداول التالية تمثل جانب الأصول والخصوم من ميزانية المؤسسة.

الجدول رقم (1) جانب الأصول لميزانية لمؤسسة OPGI سنة 2019 الملحق(01)

الأصول	ملاحظة	2019			صافي2018
		إجمالي	اهتلاك	صافي	
أصول غير جارية					
تثبيتات عينية					
تثبيتات معنوية					
أراضي		24510779.96		24 510779 96	24510779.96
مباني		3099881761. 82	2847 074 035.36	252 807 726 46	330 046 120 62
تثبيتات عينية أخرى		134 530 741 27	78 082 896.03	56 447 845 24	62 447 949 95
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجرى انجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية		161.497 203.21		161 497,203.21	161 497 203 21
ضرائب مؤجلة على الأصل		93 016 290 54		93 016 290.54	93 016 290.54
مجموع الأصول غير الجارية		3513 436 776.80	2925 156 931.39	588 279 845.41	671 518 344.2
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ		412 945 492 19		412 945 492 19	412 945 492 19
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن		518 377 226.55		518 377 226.55	378 748 920 33

المدينون الآخرون الضرائب وما شابهها		530 167 050 31 12 134 728 49		530 167 050 31 12 134 728 49	523 042 182 53 1674 976 75
حسابات دائنة أخرى					
واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الخزينة		103 541 707.52		103 541 707.52	146576707.45
مجموع الأصول الجارية		1577166205.06		1577166205.06	1290609040.21
المجموع العام للأصول		5090602981.86	2925 156 931.39	2165446050.47	1962127384.50

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (2) جانب الخصوم لميزانية لمؤسسة OPGI سنة 2019 الملحق(02)

الخصوم	**ملاحظة**	2019	2018
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
علاوات واحتياطات – احتياطات مدمجة(1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة(1)			
نتيجة صافية / نتيجة صافية حصة المجمع(1)		41 093 233.03	19 037 098.32
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد		-2 897 749 341.63	-2 916 786 439.95
حصة الشركة المدمجة(1)			
حصة ذوي الأقلية(1)			
المجموع(1)		-2 856 656 108.60	-2 897 749 341.63
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية		3 910 402 344.23	3 850 862 344.23

ضرائب مؤجلة			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا		2 566 833.51	20 643 104.84
مجموع الخصوم غير الجارية(2)		3 912 969 177.74	3 871 505 449.07
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة		86 734 361.20	16 714 211.32
ضرائب		61 809 239.11	51 118 114.59
ديون أخرى		960 444 452.09	809 513 938.25
خزينة سلبية		144 928.93	111 025 012.90
مجموع الخصوم الجارية(3)		1 109 132 981.33	988 371 277.06
مجموع عام للخصوم		2 165 446 050.47	1 962 127 384.50

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

قدرت مجموع الأصول والخصوم الصافية للديوان الترقية و التسيير العقاري بورقلة إلى غاية 2019 قدرت ب 2165446050.47 والنتيجة الصـــــافية: 41 093 233.03

ثانيا: جدول حسابات النتائج

بحيث ينقسم جدول حسابات النتائج إلى جدولين حسب الطبيعة وحسب الوظيفة وهما كالتالي:

الجدول رقم (3) جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة لمؤسسة OPGI سنة 2019 الملحق(03)

البيان	ملاحظة	2019	2018
المبيعات والمنتجات الملحقة		576 959 931.32	409 926 732 20
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و قيد الصنع		172 386 042 20	-56 205 765 28
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
I. **إنتاج السنة المالية**		**749 345 973.52**	**353 720 966.92**
المشتريات الخارجية		12 467 .58	11 633 783 31
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى		197 329 860.07	82 093 012.78
II. **استهلاك السنة المالية**		**209 797 706.65**	**93 726 796.09**

III. القيمة المضافة للاستغلال(2–1)		**539 548 266.87**	**259 994 170.83**
أعباء المستخدمين		506 664 895 25	473 136 449 24
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة		1 680 867.83	2 283 371 42
IV. إجمالي فائض الاستغلال		**31 202 503.79**	**–215 425 649.83**
المنتجات العملياتية الأخرى		22 479 106.42	6.97
الأعباء العملياتية الأخرى		166112.80.72	2 069 547.76
المخصصات للإهتلاكات و المؤونات وخسارة القيمة		90 291 529.69	13 843 144 82
استرجاع عن خسائر القيمة و المؤونات			
V. النتيجة العملياتية		**–53 221 200.24**	**–231 338 335.44**
المنتجات المالية		200 793 323 99	94 314 433 27
الأعباء المالية			
VI. النتيجة المالية		**94 314 433.27**	**200 793 323.99**
VII. النتيجة العادية قبل الضرائب(5+6)		**41 093 233.03**	**–30 545 011.45**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة(تغيرات) حول النتائج العادية		-49 582 109.77	
مجموع منتجات الأنشطة العادية		**866 139 513.21**	**554 514 297.88**
مجموع أعباء الأنشطة العادية		**825 046 280.18**	**535 477 199.56**
VII. النتيجة الصافية للأنشطة العادية		**41 093 233.03**	**19 037 098.32**
عناصر غير عادية(منتجات) (يطلب تبيانها)			
عناصر غير عادية(الأعباء) (يطلب بيانها)			
IX. النتيجة غير العادية			
X. صافي نتيجة السنة المالية		**41 093 233.03**	**19 037 098.32**
XI. صافي الدخل للمجموعة الموحدة		**41 093 233.03**	**19 037 098.32**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (4) جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة لمؤسسة OPGI سنة 2019 الملحق(04)

البيان	ملاحظة	2019	2018
رقم الأعمال		749 345 973.52	353 720 966 92
كلفة المبيعات		9 790.15	
هامش الربح الإجمالي		**749 336 183.37**	**353 720 966.92**
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء		22 479 106 42	6.97
الأعباء العملياتية الأخرى		825 036 490.03	38 630 458 04
التكاليف التجارية			390 132 229 98
الأعباء الإدارية			156 296 621.31
الإسترجاعات عن خسائر القيمة			
النتيجة العملياتية		**-53 221 200.24**	**-231 338 335.44**
المنتجات المالية		200 793 323 99	94 314 433 27
الأعباء المالية			
النتيجة العالية		**41 093 233.03**	**-30 545 011.45**
النتيجة العادية قبل الضرائب			-49 582 109.77
الضرائب المؤجلة			
الضرائب على النتائج العادية النتيجة		**41 093 233.03**	**19 037 098.32**
الصافية للأنشطة العادية		**41 093 233.03**	**19 037 098.32**
صافي نتيجة السنة المالية		**41 093 233.03**	**19 037 098.32**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

قدرت النتيجة الصافية في نهاية السنة ب: 41 093 233.03

ورقم الأعمال قدر ب:749 345 973.52

ثالثا: جدول تدفقات الخزينة

الجدول رقم (5) جدول تدفقات الخزينة (طريقة المباشرة) لمؤسسة OPGI سنة 2019 الملحق(05)

البيان	ملاحظة	2019	2018
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة من الأنشطة العملياتية التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة		793 231 434 64 744 966 019.89 110 349 703 48 10 602 830 00	888 982 707 81 525 923 005 16
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية		48 265 414.75	242 107 169.17
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها) إيرادات أخرى مصاريف أخرى		1 088 038 745.76 1 068 459 076 47	198 041 181.60 1 239 023 047 07
صافي تدفقات أموال الخزينة المرتبطة من الأنشطة العملياتية(أ)		67 845 084.04	-798 874 696 30
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة من أنشطة الاستثمار المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة		150 000 000.00 799 619 867.70	
صافي تدفقات أموال الخزينة المرتبطة من أنشطة الاستثمار(ب)			649 619 867.70
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص و غيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المرتبطة من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المرتبطة من أنشطة التمويل (ج)			

تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات و شبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)		67 845 084.04	- 149 254 828.60

أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية		35 551 694 55	28 903 266.77
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية		103 396 778.59	35 551 694 55
تغير أموال الخزينة خلال الفترة		67 845 084.04	6 648 427 78

العقارية مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (6) جدول تدفقات الخزينة (طريقة غير المباشرة) لمؤسسة OPGI سنة 2019 الملحق(06)

البيان	ملاحظة	2019	2018
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصميمات من أجل:		41 093 233.03	.19 037 098 32
- الإهتلاكات و الأرصدة			
- تغير الضرائب المؤجلة		90 291 529.69	13 843 144.82
- تغير المخزونات			-49 582 109.77
- تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى		172 379 239.04	- 339 925 230.87
- تغير الموردين و الديون الأخرى		146 753 174.00	101 386 952.03
- نقص أو زيادة قيمة التنازل المالية من الضرائب		220 950 663.72	-256 744 542.34
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)		-511 984 687.81	671 467 839.48
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات			
تحصيلات التنازل عن تثبيتات			
تأثير تغيرات محيط الإدماج(1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين			
زيادة رأس المال النقدي (المنقودات)			
إصدار قروض			

تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)		671 467 839.48	-511 984 687.81
أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية(1) تغير أموال الخزينة		35 551 694.55 103 396 778.59 810 416 312.62	28 903 266.77 35 551 694.55 447 529 726.49

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

المطلب الثاني: واقع عملية التدقيق المحاسبي الداخلي بمؤسسة.OPGI ملحق رقم (07)

نظرا لتعدد نشاط المؤسسة وكثرة فروعها ومراكزها ظهرت الحاجة إلى المراقبة والتدقيق داخل المؤسسة للحد من الأخطاء المعنية والجهل بقوانين التسيير، سنعرض من خلال هذا المطلب سير عملية التدقيق الداخلي بالمؤسسة وإعداد التقرير الخاص بالمدق الداخلي بالمؤسسة ومختلف التحليلات للقوائم المالية.

سير عملية التدقيق الداخلي بالمؤسسة.

تتم سير عملية التدقيق الداخلي في مؤسسة لديوان الترقية والتسيير العقاري بالمراحل التالية:

1- **مرحلة التخطيط**: تعتبر هذه المرحلة أولى مراحل التدقيق الداخلي في المؤسسة محل الدراسة، وتتم عبر الخطوات التالية:

❖ **عملية التحضير للمهمة** :تتم هذه الخطوة كالتالي:

- **رسالة المهمة أو الأمر بالمهمة** :هي وثيقة مكتوبة ترسل من طرف المدير العام للمؤسسة للمنفق، لإشعاره بالقيام بعملية التدقيق بتاريخ محدد.
- **الدراسة الأولية** :بعد قبول رسالة المهمة يقوم المدقق الداخلي بدراسة كل المعلومات المفيدة المتعلقة بالموضوع كما أنه يقوم بتحليل المخاطر وتحديد أهداف التدقيق.
- **كسب المعرفة** :يتم من خلالها جمع أكبر قدر من المعلومات والمتمثلة في:
  - تحديد مجال التدقيق.
  - معرفة الأشخاص المتعامل معهم.
  - جمع الوثائق حول الموضوع محل التدقيق.

❖ **التشاور مع مسيري الجهة محل التدقيق** :قبل الانطلاق في عملية التدقيق يقوم رئيس المهمة بعد اجتماع مع المسؤولين المعنيين بعملية التدقيق وذلك للتشاور حول أهداف هذه العملية والفائدة منها حيث يسمح هذا التشاور بتأكيد المخاطر التي تم تحديدها.

❖ **تحضير برنامج العمل** :هذا البرنامج ينجر على أساس نقطة التوجيه، وهو موجه لتعريف، توزيع، تخطيط ومتابعة أعمال المدقق.

2- **تنفيذ المهمة** :تمر عملية تنفيذ المهمة بالخطوات التالية:

❖ **الفحص الميداني**: في هذه الخطوة يقوم المدقق بالفحوصات اللازمة، للحصول على المعلومات التي تساعد على تحقيق أهداف المهمة، ومن بين الأدوات المستعملة في هذه الخطوة هي:

- **وثائق العمل** :هي سجل المدقق للإجراءات التي تم تطبيقها، والمعلومات التي تم الحصول عليها والآراء التي تم التوصل إليها، ويتمثل الهدف من هذه الوثائق في مساعدة المدقق وترشيده عند ممارسة الفحص وتوفير الأدلة والإثباتات التي تدعم رأيه.
- **أدوات الاستجواب** :من أهم الأدوات التي يقوم بها المدقق داخل المؤسسة في المحاورة.

- **تدوين الملاحظات المكتشفة** :بعد كل مرحلة من برنامج العمل، يتم وضع خلاصة جزئية من طرف المدقق وتحليل المشكلة، تعريفه، أسبابه، تأثيره والتوصيات.
- **اجتماع نهاية مرحلة الفحص** :يكون بين المدقق ومسئولي جهة محل التدقيق لإعلامهم بالنتائج المتوصل إليها.

3- **خلاصة المهمة** :تمر هذه المرحلة بثلاث خطوات:

❖ **مشروع تقرير المهمة** :بعد نهاية مختلف عمليات الفحص، يتم وضع مشروع تقرير والذي يوضح مختلف الملاحظات والتونسيات، ويوزع على مسؤولي الجهة محل التدقيق.

❖ **المصادقة على المشروع** :يكون من خلال عقد اجتماع بين المدقق ومسؤول الجهة محل التدقيق يتم فيه:

- مناقشة كل النقاط التي يتضمنها مشروع التقرير وتعديلها إذا تطلب الأمر ذلك.
- تحديد الأشخاص المكلفين بتنفيذ التوصيات.
- تحديد أجال تنفيذ التوصيات.

❖ **التقرير النهائي :متابعة التوصيات** :تتمثل هذه المرحلة في متابعة التوصيات الموجودة في تقارير التدقيق الداخلي والوقوف على مدى تطبيق هذه التوصيات من طرف المسؤولين المعنيين بتنفيذها .

المطلب الثالث: تقرير وتحليل مدقق الداخلي على مستوى دائرة المالية والمحاسبة

بعد عملية المصادقة على المشروع وتعديله إذا تطلب الأمر، يصبح تقرير نهائي حيث يجب أن يتضمن هذا التقرير:

- خلاصة موجهة للمدير العام، الملاحظات والتوصيات، موقف المسؤولين المعنيين بعملية التدقيق.

ويتم إرسال هذا التقرير إلى كل من:

- المسؤولين المعنيين بتنفيذ التوصيات، المدير العام، مسؤول المصلحة أو الوكالة الخاضعة للتدقيق

أولا: إعداد التقرير من قبل المدقق الداخلي

الشكل رقم(04) تقرير المدقق الداخلي لمؤسسة OPGI

تقرير المدقق الداخلي

بناءا على رسالة المهمة المرفقة بالملاحق قام المدير العام للديوان الترقية والتسيير العقاري بورقلة بإصدار أمر بمهمة تدقيق داخلي على مستوى دائرة المالية والمحاسبة بخصوص التدقيق الداخلي للخزينة ودراسة الوضعية المالية للديوان خلال سنة 2019/2018 من خلال المقابلة الشفاهية مع مسؤول خلية التدقيق الداخلي، وأكد استعماله للوسائل التالية خلال عملية التدقيق الداخلي:

- الاطلاع على جميع الوثائق المحاسبية لاسيما القوائم المالية لسنة 2019
- إصدار استبيان للرقابة الداخلية حول قياس مدى فعالية الإجراءات المستخدمة من طرف مصلحة المالية والمحاسبة
- الملاحظة الميدانية لكيفية معالجة المعلومات بالبرنامج المحاسبي المالي المستخدم

ومنه أسفرت عملية التدقيق الداخلي هذا التقرير الموالي حسب أعمال المدقق الداخلي

التوصيات

- ضرورة إعداد دليل خاص بسير مصلحة المالية ومصلحة المحاسبة
- ضرورة إعداد دورات تكوينية لعمال مصلحة المالية والمحاسبة
- ضرورة اقتناء برنامج آلي فعال مزود بكل الإجراءات الرقابة الداخلية
- على رؤساء مصلحة المحاسبة والمالية التقيد برزنا مات خاصة بالتصاريح الضريبية وكذا التصاريح بتوجيه القانون
- ضرورة تفعيل كل الإجراءات المراقبة على الرقابة الداخلية
- ضرورة التزام بكل معايير ومقاييس المحاسبة وما تنص عليه قوانين المحاسبة العامة

ثانيا: تحليل القوائم المالية للمؤسسة من قبل خلية التدقيق والمحاسبة بالمؤسسة الملحق(08)

عرض النسب والمؤشرات المالية وتحليلها من قبل مدقق المؤسسة

1- إظهار ا لنتيجة الصافية ورقم الأعمال

جدول رقم (07)ا لنتيجة الصافية ورقم الأعمال

	2018	2019
ن صافية	19037098.32	41093233.03
رقم الأعمال	409926732.20	576959931.32

المصدر : من إعداد خلية التدقيق والمحاسبة بالمؤسسة

التحليل وملاحظات خلية التدقيق والمحاسبة بالمؤسسة:

نلاحظ بالنسبة للنتيجة الصافية أنها وصلت سنة 2019 إلى مايقدر ب 41093233.03 دينار جزائري،وبالنسبة لرقم الأعمال فقد كان موجب ومتزايد طيلة الأعوام الأربعة إلى أن وصل سنة 2019 لما يقدر ب 576959931.32 دينار جزائري.

2- نسب الهيكلة :

جدول رقم(08) نسب الهيكلة

	العلاقة	2018	2019
نسبة التمويل الدائم	أموال دائمة / أصول ثابتة	1.086	1.133
نسبة التمويل الخاص	أموال الخاصة / أصول ثابتة	-0.825	-0.813
نسبة الاستقلالية المالية	أموال خاصة / مجموع خصوم	-0.603	-0.561
نسبة قابلية التسديد	مجموع ديون/ مجموع خصوم	0.974	0.974

المصدر : من إعداد خلية التدقيق والمحاسبة بالمؤسسة

نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم لكل من السنتين تفوق ال 1 وهذا مؤشر جيد للسير الحسن لنسبة التمويل أي أن المؤسسة تغطي ميع أصولها الثابتة بأموالها الدائمة ويبقى فائض ، وقد وصلت نسبة تمويل الدائم سنة 2019 إلى مايعادل 1.13 % .

بالنسبة للتمويل الخاص هنا النسبة أقل من 1 في كل من السنوات.2018.2019 أي أن المؤسسة لا تملك الاستقلالية المالية في تمويل استثماراتها، فالمؤسسة هنا لا تغطي أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

نسبة الاستقلالية المالية: تشير هذه النسبة لدرجة استقلالية المؤسسة، حيث نلاحظ أن السبة سالبة من 2016 وقد كانت حوالي 0.54 إلى غاية 2019 والتي أصبحت ما يقارب 0.56 أي أن هناك تحسن طفيف لقابلية التسديد لهذه المؤسسة، إلا أن هذه النسبة تبقى غير جيد للمؤسسة مادامت أقل من 1 إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها.

نسبة قابلية التسديد وهي أيضا نسبة القدرة على الوفاء، ونلاحظ هنا أن النسبة في كل من السنوات الأربعة أقل من 1 إلا أنها مقتربة من الواحد، حيث في 2016 نسبة قابلية تسديد كانت 0.94 وسنة 2017 كانت 0.96 وفي سنتين المواليتين كانت 0.97 وتبين مستوى تغطية موجودات المؤسسة بالأموال الخارجية .

3- نسب السيولة

جدول رقم (09) نسب السيولة

	العلاقة	2018	2019
نسب سيولة العامة	أصول متداولة / ديون قصيرة اجل	1.562	1.506
نسبة السيولة المختصرة	(أصول جارية – مخزون)/ خصوم جارية	1.06	1.04
نسبة السيولة الفورية	قيم الجاهزة / ديون ق الأجل	0.177	0.098

المصدر : من إعداد خلية التدقيق والمحاسبة بالمؤسسة

التحليل وملاحظات خلية التدقيق والمحاسبة بالمؤسسة

نلاحظ أن النسبة سنة 2018 إلى 1.56 وأصبحت سنة 2019 تقدر ب1.50 ،وكلها نسب تفوق الواحد وهي الحالة المثلى لهذا المؤشر،وتعبر عن تغطية الأصول المتداولة للخصوم الجارية ،وهو دليل عن امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة .

نسبة السيولة سنة 2018 أصبحت تقدر ب 1.06 وسنة 2019 ما يعادل 1.04 ،وهنا أصبحت المؤسسة قادرة على مواجهة التزاماتها الجارية دون اعتبار للمخزون.

4- نسب الاستغلال

جدول رقم(10) نسب الاستغلال

	العلاقة	2018	2019
نسبة مصاريف المستخدمين	مصاريف المستخدمين /رقم الأعمال	1.154	0.878
نسبة المصاريف المالية	مصاريف المالية / رقم الأعمال		

المصدر : من إعداد خلية التدقيق والمحاسبة بالمؤسسة

التحليل وملاحظات خلية التدقيق والمحاسبة بالمؤسسة

نلاحظ إن في السنة 2018 كانت نسبة مصاريف المستخدمين اكبر من الواحد حيث قدرت ب 1.154، أي أن هناك تضخم لأجور اليد العاملة بالنسبة للمؤسسة، أما سنة 2019 فأصبحت تقدر ب 0.87 وهنا قلت عن الواحد أي تضخم أجور العاملين قلت وهذا مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة.

4 تحليل نتائج المؤشرات المالية

جدول رقم(11) تحليل نتائج المؤشرات المالية

البيان	العلاقة	2018	2019
FRNG	الأموال الدائمة –الأصول الثابتة	302237763.15	468033223.73
BFR	أصول متداولة – خصوم متداولة	266686068.60	364636445.14
TN	BFR-FRNG	35551694.55	103396778.59

المصدر : من إعداد خلية التدقيق والمحاسبة بالمؤسسة

- رأس مال العامل : يمثل رأسمال العامل المبلغ المتاح للشركة الذي يدفع لموظفيها و للموردين وجميع نفقات التشغيل الخاصة بهم , في انتظار الدفع من قبل عملائها.

نلاحظ انه خلال السنتين كان رأس مال العامل موجب وفي تزايد مما يشير إلى أن الأموال الدائمة كانت كافية لتغطية الأصول الثابتة, وهذا يدل على أن المؤسسة في حالة جيدة, وبتالي فإنها تغطي استثماراتها على المدى الطويل ويغطي الفائض الدورة بأكملها.

- احتياج رأس مال العامل: في سنتين 2018 و2019 حيث بلغ سنة 2019 حوالي 3646336445.14 ,يظهر الايجابي الحاجة إلى تمويل قصير الأجل وهو يعبر عن أداء نشاط المؤسسة لأخذ الاحتياطات قبل الوقوع في الخطاء ومن بين هذه الاحترزات :
  - زيادة أوقات الدفع للموردين
  - تقصير أوقات الدفع للعملاء
  - مراجعة النفقات لتقليل نفقات التشغيل الغير ضرورية

3 – الخزينة: سنة 2017 إلى 2019 كانت خزينة موجبة حيث بلغت في السنة الأخيرة 103396778.59 وهذا يدل على الوضعية والإستراتجية التي تتعامل بها المؤسسة جيدة وناجحة ، حيث أنها تعبر عن القيم المالية من (السيولة النقدية والغير نقدية) التي يمكن إن تتصرف فيها المؤسسة خلال الدورة .

الأشكال التالية تمثل مؤشرات التوازن المالي حسب تطو الزمن وهي على صورة مدرج تكراري وتمثيل بياني:

الشكل(05) المدرج تكراري لمؤشرات التوازن المالي حسب تطور الزمني

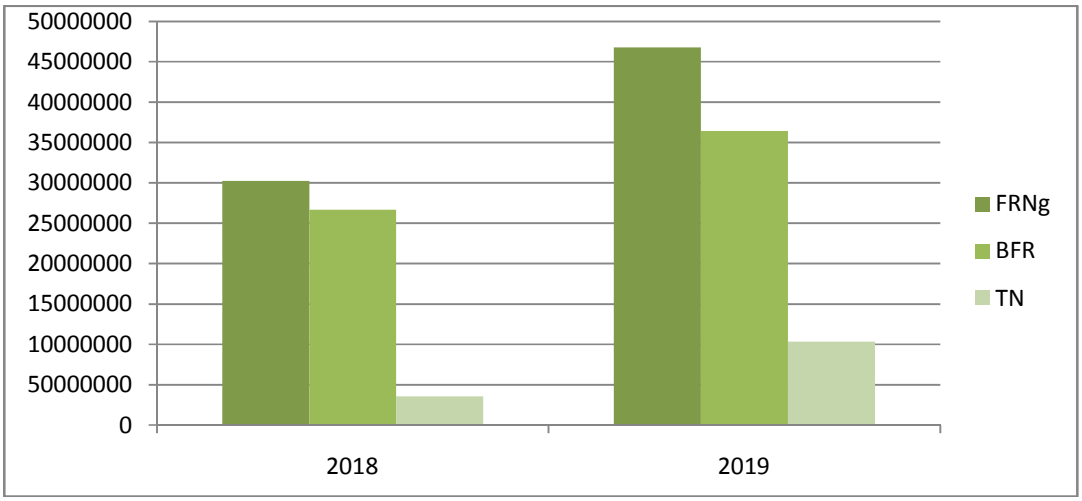

الشكل رقم(06) تمثيل البياني للمؤشرات التوازن المالي حسب الزمن

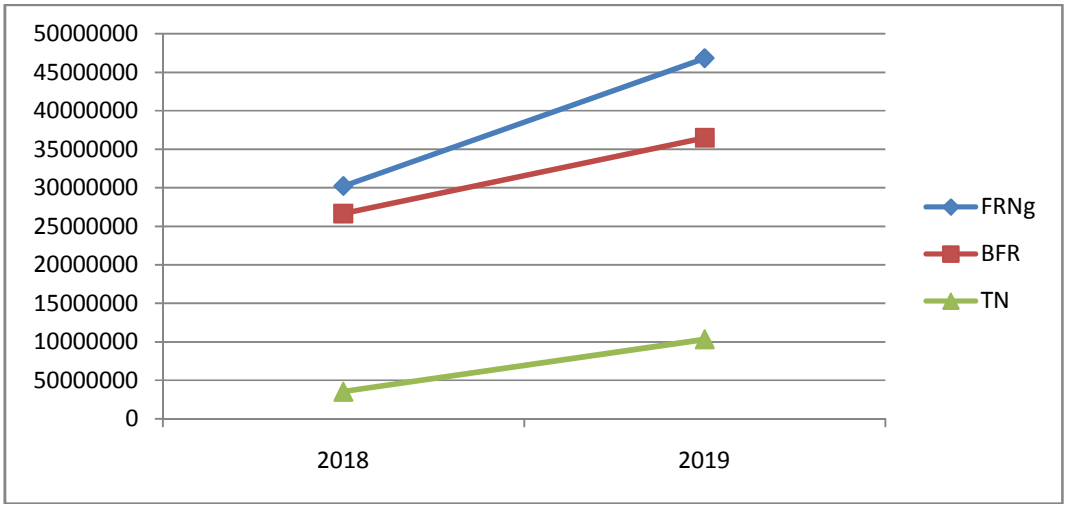

"OPGI-Ouargla".

من إعداد الطلبة بالاعتماد على التحليلات الموجودة

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة التطبيقية التي تمت على مستوى مؤسسة الديوان الترقية والتسيير العقاري وبناءا على عينة من القوائم المالية لثلاث سنوات متتالية والتي تخص كل من الميزانية وجدول حساب النتائج تبين أن العملية التدقيق الداخلي دور جوهري وأساسي في التحقق من سلامة القوائم المالية، ولها دور كبير في تحسين جودة القوائم المالية بالمؤسسة.

حيث يعتبر المدقق الداخلي ختام عملية التدقيق الداخلي وبلورة لرأيه المحايد وذلك بالإبلاغ عن نتيجة فحصه لهذه القوائم ومدى دقة وسلامة المعلومات الواردة فيها من حيث اعتماده على معايير التدقيق مع ضرورة إيصال هذا التقرير إلى مستخدمي القوائم المالية.

خاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا معالجة إشكالية البحث التي تدور حول ما هو دور عملية التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية، فتوصلنا إلى أن موضوع عملية التدقيق المحاسبي من المواضيع التي لقت اهتمام الكثير من الباحثين والمهنيين حيث أن القوائم المالية تمثل الصورة الحقيقية للمؤسسة جاءت لخدمة احتياجات الأطراف المتعاملة مع المؤسسة وتقييم نشاطاتها.

حيث توصلنا أيضا إلى أن عملية التدقيق الداخلي تؤثر على جودة القوائم المالية من خلال الدور الفعال الذي لعبه في تحسين جودة هاته القوائم بالاعتماد على ضرورة تطبيق معايير التدقيق الدولية وكذا إلزام المؤسسات بضرورة إتباع المبادئ المحاسبية، وهذا في ظل تمتع المدقق المحاسبي الداخلي بالاستقلالية والحياد من أجل ضمان مصداقية المعلومات المحاسبية وتمثيلها العادل لوضعية المؤسسة.

ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة الموضوع من خلال التطرق إلى الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى، وبالتالي تمت الدراسة الميدانية على مستوى مؤسسة الديوان الترقية والتسيير العقاري كدراسة ميدانية لإسقاط الجانب النظري على الواقع من حيث تدقيق الحسابات والقوائم المالية المحاسبية.

أ. اختبار الفرضيات

- **الفرضية الأولى**: وجدنا المدقق الداخلي **يساعد في تحسين جودة القوائم المالية في المؤسسة**، وبالتالي أثبتنا صحة الفرضية الأولى
- **الفرضية الثانية: يقوم المدقق بإعداد التقرير بدون الحاجة إلى القوائم المالية للمؤسسة**، لايستطيع المدقق القيام بإعداد تقريره دون الحاجة للقوائم خاصة وان القوائم تعبر على المركز المالي للمؤسسات الاقتصادية وبالتالي لايمكن إثبات صحة الفرضية.

ب. النتائج

- جودة القوائم المالية من جودة عملية التدقيق في معلوماتها ومدى الالتزام بتطبيق المعايير والطرق المحاسبية المتعارف عليها.
- التدقيق المحاسبي الداخلي يلعب دور في اكتشاف الأخطاء في القوائم المالية وحالات تلاعب والغش.
- ترتكز جودة القوائم المالية على درجة اكتشاف مدقق الحسابات للأخطاء والمخالفات التي توجد بقوائم مالية والتقرير عنها؛
- يعمل تدقيق على زيادة القدرة على توصيل معلومات المحاسبية؛
- للوصول إلى التقرير النهائي يجب إتباع منهجية متمثلة في مسار التدقيق، بحذافيرها من معايير وقواعد وسلوكيات للوصول إلى رأي صادق وسليم؛

- التدقيق الداخلي عبارة عن نشاط تقييمي مستقيم يقوم بالشخص من داخل المؤسسة من اجل إبداء الرأي حول صحة سلامة الدفاتر والتسجيلات المحاسبية وماذا فعلية الأنظمة والإجراءات القائمة في المؤسسة
- مستخدمو القوائم المالية هم الأكثر تأثر بالتدقيق الداخلي سواء كان فعال مما يحسن جودة القوائم المالية، أو غير فعال مما يجعلها تفقد أهميتها.
- توجد علاقة وطيدة بين التدقيق الداخلي وجودة القوائم المالية، باعتبار التدقيق الداخلي أداة تستعمل لتقوية وتحسين مصداقية ودقة القوائم المالية؛

ت. اقتراحات

- قيام بعمليات تدقيق فجائية لزيادة من احتمال اكتشاف الغش والاختلاس
- شرح للعمال الخطأ الذي قاموا به وكيف يتم إصلاحه وتجنيه في مستقبل؛
- حفاظ على دفتر يسجل المدقق الداخلي فيه الأخطاء التي يعثر عليها لتأكد من تجنبها في عملة التدقيق مستقبلية .

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية

أ- كتب

- خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، الطبعة الثانية، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان، 2004
- علي عباس، الإدارة المالية، الطبعة الأولى إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008

ب- المجلات

- بلال شيخي، سامية فقير، مخاطر التدقيق المحاسبي، مجلة المنهل الاقتصادي جامعة الشهيد حمى لخضر بالوادي –الجزائر– ستة 2020
- تونسي نجاة، تدقيق الحسابات وتقييم نظام الرقابة الداخلية، مجلة المالية والأسواق، جامعة مستغانم
- زواق كمال، التدقيق المحاسبي ودوره في الحد من التحريف والتلاعب بالقوائم المالية، دراسة ميدانية من وجهة المدققين الخارجيين،المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، سنة 2017

ت- البحوث العلمية (مذكرات)

- المهدواني الياس ريان، دور التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة أم البواقي، سنة 2020
- ايمان عايبة، أسس قواعد الإفصاح في التقارير المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر جامعة الوادي،سنة 2015
- شاشور مختارية، تأثير التدقيق الخارجي على فعالية المؤسسة، دراسة حالة بمؤسسة وحدة أغذية تربية الإنعام وتربية الدواجن،جامعة مستغانم، سنة 2017
- صباح بن الناصر، دور التدقيق المحاسبي في تحسين قائمة الدخل، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014
- عبدون زهيرة، دور مدققي الحسابات في إضفاء الشفافية على القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة البويرة ، سنة2018
- عواج هدى، دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة مسيلة، سنة 2015
- لبنى محدادي، أثر التدقيق المحاسبي على جودة القوائم المالية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، دراسة حالة عينة من تقارير محافظي الحسابات بولاية ورقلة, تخصص تدقيق ومراقبة تسيير، جامعة ورقلة 2014
- مراد بودياب، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، جامعة جيجل سنة 2015

- منى امحمد جودي، دورا لتدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية، دراسة ميدانية لدى مكتب محافظ الحسابات، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة الوادي 2019

ث. مطبوعات

- أ.بوجفص رواني، التدقيق المالي والمحاسبي، مطبوعة مقدمة لطلبة المحاسبة والتدقيق, جامعة غرداية، سنة 2018

II. **مراجع بالغة الفرنسية**

- **Latari samir**, ouali lamine, l'audit légal des états financiers cas d'un Société de production, en vue l'obtention du diplôme de master, universités mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, *2015*

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1)

Désignation de l'entreprise : OPGI OUARGLA

Activitée : GESTION IMMOBILIERE

Adresse : BAIM NDIL OUARGLA OUARGLA - OUARGLA

N° Article [illegible]

N° NIF 099[illegible]150120446

N° RC 0018543

La période
Du: 01/01/2019
au: 31/12/2019

BILAN

EDITION DEFINITIVE

ACTIF	Note	Exercice 2019			Exercice 2018
		Brut	Amort-Prov.	Net	Net
ACTIF NON COURANTS					
Ecart d'acquisition(ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains		24 510 779.96		24 510 779.96	24 510 779.96
Bâtiments		3099 881 761.82	2847 074 035.36	252 807 726.46	330 046 120.62
Autres immobilisations corporelles		134 530 741.27	78 082 896.03	56 447 845.24	62 447 949.96
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		161 497 203.21		161 497 203.21	161 497 203.21
Impôts différés actif		93 016 290.54		93 016 290.54	93 016 290.54
TOTAL ACTIF NON COURANT		3513 436 776.80	2925 156 931.39	588 279 845.41	671 518 344.29
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		412 945 492.19		412 945 492.19	240 566 253.15
Créances et emplois assimilés					
Clients		518 377 226.55		518 377 226.55	378 748 920.33
Autres débiteurs		530 167 050.31		530 167 050.31	523 042 182.53
Impôts et assimilés		12 134 728.49		12 134 728.49	1 674 976.75
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		103 541 707.52		103 541 707.52	146 576 707.45
TOTAL ACTIF COURANT		1577 166 205.06		1577 166 205.06	1290 609 040.21
TOTAL GENERAL ACTIF		5090 602 981.86	2925 156 931.39	2165 446 050.47	1962 127 384.50

Edition du : 01/12/20

الملحق رقم (2)

Désignation de l'entreprise : OPGI OUARGLA

Activitée : GESTION IMMOBILIERE

Adresse : BAMENDIL OUARGLA OUARGLA - OUARGLA

N° Article 300[illegible]409998

N° NIF 099030150120446

N° RC 0018[illegible]43

La période
Du: 01/01/2019
au: 31/12/2019

BILAN

EDITION DEFINITIVE

PASSIF	Note	Exercice 2019	Exercice 2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital emis			
Capital non appelé			
Primes et réserves /(Réserves consolidées(1))			
Ecarts de réévaluation			
Ecart équivalence (1)			
Résultat net /(Résultat net part du groupe /(1))		41 093 233.03	19 037 098.32
Autres capitaux propres -Report à nouveau		-2 897 749 341.63	-2 916 786 439.95
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		-2 856 656 108.60	-2 897 749 341.63
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		3 910 402 344.23	3 850 862 344.23
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		2 566 833.51	20 643 104.84
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		3 912 969 177.74	3 871 505 449.07
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		86 734 361.20	16 714 211.32
Impôts		61 809 239.11	51 118 114.59
Autres dettes		960 444 452.09	809 513 938.25
Trésorerie Passif		144 928.93	111 025 012.90
TOTAL PASSIFS COURANTS III		1 109 132 981.33	988 371 277.06
TOTAL GENERAL PASSIF		2 165 446 050.47	1 962 127 384.50

Edition du : 01/12/20

الملحق رقم (3)

Désignation de l'entreprise : OPGI OUARGLA

Activitée : GESTION IMMOBILIERE

Adresse : BAMENDIL OUARGLA OUARGLA - OUARGLA

N° Article 30010409998
N° NIF 099030150120446
N° RC 0015043

La période
Du: 01/01/2019
au: 31/12/2019

EDITION DEFINITIVE

COMPTE DE RESULTAT
(Par nature)

RUBRIQUES	NOTE	Exercice 2019	Exercice 2018
Chiffre d affaires		576 959 931.32	409 926 732.20
Variation stocks produits finis et en cours		172 386 042.20	-56 205 765.28
Production immobilisée			
Subventions d exploitation			
I - Production de l'exercice		749 345 973.52	353 720 966.92
Achats consommés		12 467 846.58	11 633 783.31
Services extérieurs et autres services		197 329 860.07	82 093 012.78
II- Consommation de l'exercice		209 797 706.65	93 726 796.09
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		539 548 266.87	259 994 170.83
Charges de personnel		506 664 895.25	473 136 449.24
Impôts taxes et versements assimilés		1 680 867.83	2 283 371.42
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		31 202 503.79	- 215 425 649.83
Autres produits opérationnels		22 479 106.42	6.97
Autres charges opérationnelles		16 611 280.76	2 069 547.76
Dotations aux amortissements et aux provisions		90 291 529.69	13 843 144.82
Reprise sur pertes de vateur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		-53 221 200.24	- 231 338 335.44
Produits financiers		94 314 433.27	200 793 323.99
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER		94 314 433.27	200 793 323.99
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		41 093 233.03	-30 545 011.45
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			-49 582 109.77
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		866 139 513.21	554 514 297.88
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		825 046 280.18	535 477 199.56
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		41 093 233.03	19 037 098.32
Eléments extraordinaires (produits)(à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)(à préciser)			
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X- RESULTAT NET L'EXERCICE		41 093 233.03	19 037 098.32
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence(1)			
XI- RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		41 093 233.03	19 037 098.32
Dont part des minoritaires(1)			
Part du groupe(1)			

Edition du : 01/12/20

الملحق رقم (4)

Désignation de l'entreprise : OPGI OUARGLA

Activités : GESTION IMMOBILIERE

Adresse : CITE EL MENDIL OUARGLA OUARGLA - OUARGLA

N° Article 30010409998
N° NIF 099030150120446
N° RC 0018343

La période
Du 01/01/2019
au 31/12/2019

EDITION DEFINITIVE

COMPTE DE RESULTAT
(Par fonction)

RUBRIQUES	NOTE	Exercice 2019	Exercice 2018
Chiffres daffaires		749 345 973.52	353 720 966.92
Coût des ventes		9 790.15	
MARGE BRUTE		749 336 183.37	353 720 966.92
Autres produits opérationnels		22 479 106.42	6.97
Coûts commerciaux			38 630 458.04
Charges administratives			390 132 229.98
Autres charges opérationnelles		825 036 490.03	156 296 621.31
RESULTAT OPERATIONNEL		-53 221 200.24	- 231 338 335.44
Produits financiers		94 314 433.27	200 793 323.99
Charges financières			
RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT		41 093 233.03	-30 545 011.45
Impôts exigibles sur les résultats ordinaires			
Impôts différés sur résultats ordinaires (variations)			-49 582 109.77
RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		41 093 233.03	19 037 098.32
Charges extraordinaires			
Produits extraordinaires			
RESULTAT NET DE L'EXERCICE		41 093 233.03	19 037 098.32
part dans les resultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		41 093 233.03	19 037 098.32
Dont part des minoriataires (1)			
Part du groupe (1)			

Edition du : 01/12/20

الملحق رقم (5)

Activitée : GESTION IMMOBILIERE

Adresse : BAMENDIL OUARGLA OUARGLA - OUARGLA

N° Article 300104099998
N° NIF 099030150120446
N° RC 0018343

La période
Du: 01/01/2019
au: 31/12/2019

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

(Méthode Directe)

EDITION DEFINITIVE

RUBRIQUES	Note	Exercice 2019	Exercice 2018
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Encaissement reçus des clients		793 231 434.64	888 982 707.81
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		744 966 019.89	525 923 005.16
Intérêts et autres frais financiers payés			110 349 703.48
Impôts sur les résultats payés			10 602 830.00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		48 265 414.75	242 107 169.17
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)			
Autres Encaissements :		1 088 038 745.76	198 041 181.60
Autres Décaissements :		1 068 459 076.47	1 239 023 047.07
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)		67 845 084.04	- 798 874 696.30
Flux de trésorerie provenant des activités d investissement			
Décaissements s/acquisition d'immobilisations corporelles ou incorp.			
Encaissements s/cessions d'immobilisations corporelles ou incorp.			
Decaissements sur acquisition d immobilisations financiéres			150 000 000.00
Encaissements sur cessions d immobilisations financiéres			799 619 867.70
Intérêts encaissés sur placements financiers			
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
Flux de trésorerie net provenant des activités d investissement (B)			649 619 867.70
Flux de trésorerie provenant des activités de financement			
Encaissements suite à l émission d actions			
Dividendes et autres distribution effectués			
Encaissements provent d emprunts			
Remboursements d emprunts ou d autres dettes assimilés			
Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)			
Incidences des variations taux de change sur liquidités et quasi-liquidités			
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)		67 845 084.04	- 149 254 828.60
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l ouverture de l exercice		35 551 694.55	28 903 266.77
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l exercice		103 396 778.59	35 551 694.55
Variation de trésorerie de la période		67 845 084.04	6 648 427.78
Rapprochement avec le résultat comptable			

Edition du : 01/12/20

الملحق رقم (6)

Designation de l'entreprise : EPGI OUARGLA

Activitée : GESTION IMMOBILIERE

Adresse : BAMENDIL OUARGLA OUARGLA - OUARGLA

N° Article 30010409998

N° NIF 099030150120446

N° RC 0018343

La période
Du: 01/01/2019
au: 31/12/2019

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

(Méthode Indirecte)

EDITION DEFINITIVE

RUBRIQUES	Note	Exercice 2019	Exercice 2018
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles			
Résultat net de l exercice		41 093 233.03	19 037 098.32
Ajustements pour :			
-Amortissements et provisions		90 291 529.69	13 843 144.82
-Variation des impôts différés			-49 582 109.77
-Variation des stocks		172 379 239.04	- 339 925 230.87
-Variation des clients et autres créances		146 753 174.00	101 386 952.03
-Variation des fournisseurs et autres dettes		220 950 663.72	- 256 744 542.34
-Plus ou moins values de cession,nettes d impôts			
Flux de trésorerie générés par l'activité (A)		671 467 839.48	- 511 984 687.81
Flux de trésorerie provenant des opérations d'investissement			
Décaissements sur acquisition d'immobilisations			
Encaissements sur cessions d'immobilisations			
Incidence des variations de périmètre de consolidation (1)			
Flux de trésorerie liés aux opérations d'investissement (B)			
Flux de trésorerie provenant des opérations de financement			
Dividendes versés aux actionnaires			
Augmentation de capital en numéraire			
Emission d'emprunts			
Remboursements d'emprunts			
Flux de trésorerie liés aux opérations de financement (C)			
variations de trésorerie de la période(A+B+C)		671 467 839.48	- 511 984 687.81
Trésorerie d'ouverture		35 551 694.55	28 903 266.77
Trésorerie de clôture		103 396 778.59	35 551 694.55
Incidence des variations de cours des devises(1)			
Variation de trésorerie		810 416 312.62	- 447 529 726.49

Edition du : 01/12/20

الملحق رقم(7)

EPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
INISTRE DE L'HABITAT, DE L'URBANISME ET DE LA VILLE
E DE PROMOTION ET DE GESTION IMMOBILIERE DE OUARGLA

CELLULE DE L'AUDIT INTERNE

RAPPORT D'AUDIT INTERNE

« Une mission d'audit interne effectué au niveau de la **(DFC)** relative à la gestion du service des finances ».

RAPPORT D'AUDIT INTERNE

OBJET :

Mission d'Audit Interne conformément à la lettre de mission N°1315/DG/OPGI/2020 du 24/06/2020 émanant de Monsieur le Directeur Général et qui a pour but « l'évaluation et l'analyse de certains éléments relatif à l'organisation et le fonctionnement de service des finances « DFC ».

OBJECTIFS :

- Revue de la procédure de la circulation des documents
- De cerner les sources de gaspillage et de contrecarrer les couts cachés.
- Analyse des circonstances et des menaces de l'environnement.
- D'identifier et améliorer les risques liés au non respect des textes réglementaires.

METHODES UTILISEES :

- Elaboration d'un programme de travail devant permettre d'assumer la mission.
- Conduite d'une série d'entretiens.

MISSION DU SERVICE DES FINANCES AU SEIN DE L'OFFICE :

La mission principale du Service des finances consiste à assurer la saine gestion des ressources financières de l'office par la planification, la coordination et le contrôle de toutes les politiques et procédures requises pour la protection des actifs et la production d'informations financières justes et pertinentes afin que les gestionnaires puissent prendre des décisions éclairées.

ROLE DU SERVICE DES FINANCES AU SEIN DE L'OFFICE :

Le Service des finances est responsable de la préparation et du suivi des budgets de fonctionnement et d'investissement, de la préparation des états financiers, de la gestion de la trésorerie, de la perception des comptes, de la rémunération des employés, des comptes à payer, de l'acquisition des biens et services pour l'ensemble des services du l'office, des projets de recherche et du courrier.

De plus, le Service des finances le fonction du conseiller auprès des départements et des services, mais de façon plus particulière pour la Direction générale.

INTRODUCTION

Avant d'entamer notre mission d'Audit Interne et après réception de la lettre de mission éman MR. Le Directeur Général et conformément aux normes international de l'audit interne, il a été pr une réunion d'ouverture avec la structure auditée pour :

- La présentation de l'équipe d'Audit Interne ;
- Compréhension des objectifs de la mission d'Audit Interne ;
- Clarification de la demande d'Audit auprès de la structure auditée.

La mission d'Audit Interne que nous avons effectuée au niveau du Département des financ comptabilité (DFC), a pour but de rectifier les anomalies constatées, ce qui nous a permis de relev points sur certaines pratiques concernant la gestion du service des finances.

Ainsi, nous avons effectué des vérifications en profondeur au niveau du dite service, afin d mener notre mission d'Audit Interne.

01- Support de travail :

service	support de travail	document soumis au contrôle
Service des finances	Textes réglementaires	Dossiers administratifs du service des finances.
	Toutes les instructions interministérielles	Les états de rapprochement
	Règlement intérieur	Certains relèves du comptes (ccp/banc
	Organigramme	Les bilans comptables
	Les outils de l'audit interne	Les états du budget

02- La structuration du service des finances

Nous avons constaté l'existence de 04 Employés au niveau de ce service dénommé comme suit :

N°	Nom et prénom	La fonction
		Chef de service des finances
		Chargé d'étude (chargé de la caisse régie)
		Comptable
		Technicien chargé de l'investissement

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

NISTERE DE L'HABITAT, DE L'URBANISME
ET DE LA VILLE
OFFICE DE PROMOTION & DE
GESTION IMMOBILIERE DE OUARGLA

DIRECTION GENERALE

Réf : AJAS /DG/07G1/2020

وزارة السكن و العمران و المدينة
ديوان الترقية و التسيير العقاري لورقلة
المديرية العامة

رقم : _____/ م.ع/م.ت.ت.ع/2020

Ouargla, le _____ ورقلة، في :

A. Monsieur le chef de
Département des Finances et de la Comptabilité
l'OPGI d'Ouargla

Objet : A/S d'Audit Interne au niveau du Département (DFC)

Dans le cadre de la réalisation des programmes de l'audit interne, tracés par la direction générale et arrêté le 29//12/2019 et pour assurer un suivi permanent de la situation financière de l'office, notamment la fiabilité de la gestion du trésorerie, je porte à votre connaissance qu'un équipe d'audit interne sera à votre département le dimanche : 06/07/2020, afin de réaliser une mission d'audit interne.

A ce titre, il y a lieu de vous demander de prendre toutes les dispositions nécessaires pour permettre à l'équipe d'audit interne de mener à bien l'exécution de cette mission, suivant le programme ci-dessous :

N°	Effectifs intervenant dans la mission	Site		Duré de la mission	Objet de la mission
		département	service		
01	Mr : Takieddine KABDI Mme :Mouchira TEBANI	DFC	Financier	02 mois	La gestion du trésorier

3 :

Mme Soumia MEDLILI et Melle : Khadidja KADI sont chargées exceptionnellement de préparer les dossiers.

Salutations les plus distinguées.

Le Directeur Général

الملحق (08)

01 - Le Fonds de Roulement Net Global (FRNG)

FRNG = Passifs stable - Actifs stable

FRNG	302 237 763,15

02- Le Besoin en Fonds de Roulement

BFR = Actifs circulant - Passifs circulant

BFR	266 686 068,60

03- La Trésorerie Nette (TN)

TN = FRNG - BFR

TN	35 551 694,55

ou bien

TN = Trésorerie Active - Trésorerie Passive

TN	35 551 694,55

4-1-4 /Le bilan Fonctionnelle pour l'exercice 2019

TABLEAU N°04

Exercice 2019					
Actif	**Montant**	**Taux**	**Passif**	**Montant**	**Taux**
Actifs stables	3 513 436 776,80	69,02%	Passifs stables	3 981 470 000,53	78,21%
Actifs circulants	1 473 624 497,54	28,95%	Passifs circulants	1 108 988 052,40	21,78%
Trésorerie active	103 541 707,52	2,03%	Trésorerie passive	144 928,93	0,01%
TOTAL ACTIVES	**5 090 602 981,86**	**100,00%**	**TOTAL ACTIVES**	**5 090 602 981,86**	**100,00%**

Source: bilan réalisé par nos soins à partir des donnés de la DFC.

01 - Le Fonds de Roulement Net Global (FRNG)

FRNG = Passifs stable - Actifs stable

FRNG	468 033 223,73

02- Le Besoin en Fonds de Roulement

BFR = Actifs circulant - Passifs circulant

BFR	364 636 445,14

03- La Trésorerie Nette (TN)

TN = FRNG - BFR

TN	103 396 778,59

ou bien

TN = Trésorerie Active - Trésorerie Passive

TN	103 396 778,59

D'après les bilans fonctionnels pour les exercices 2016-2017-2018-2019. Ont constaté les informations mentionnées dans le tableau ci-dessus :

TABLEAU N°05

	2016	2017	2018	2019
FRNG	261 396 079,53	279 118 351,87	302 237 763,15	468 033 223,73
BFR	340 950 294,87	250 215 085,10	266 686 068,60	364 636 445,14
TN	- 79 554 215,34	28 903 266,77	35 551 694,55	103 396 778,59

Source: élaboré par nos soins

Commentaires :

a. Le Fonds de Roulement Net Global (FRNG) :

Le fonds de roulement mesure les ressources dont l'office dispose à moyen et long terme (hors chiffre d'affaires) pour financer son exploitation courante. Il est aussi appelé FRNG pour Fonds de roulement Net Global.

Plus concrètement, le fonds de roulement représente la somme dont dispose l'entreprise pour payer ses fournisseurs, ses employés et l'ensemble de ses charges de fonctionnement, en attendant d'être rémunérée par ses clients.

Le fonds de roulement est une notion comptable. Sa vocation est d'expliquer de manière chiffrée l'utilisation de l'argent de l'entreprise (tout du moins une partie de cet argent).

En langage de gestionnaire, le fonds de roulement représente la différence entre les ressources à long terme de l'entreprise (capitaux permanents) et son actif immobilisé.

Interprétation du résultat :

Suivant le tableau n°05 :

On constate que le Fonds de **R**oulement **N**et **G**lobal (**FRNG**) est positif est supérieur à 0 pour les quatre exercices 2016-2017-2018-2019:
Ce qu'il représenter que l'office est en bonne santé financière.

Elle couvre ses investissements sur le long terme et l'excédent obtenu couvre l'intégralité de son cycle d'exploitation. Dans cette situation, l'entreprise dispose d'une marge de sécurité suffisante en termes de trésorerie.

- *Parlehautdubilan:signifiequelesactifsimmobiliséssontfinancierparlescapitauxpermanents ;*
- *Parlebasdubilan:celasignifiequel'actifcirculantarriveàcouvrirlesdettesàcourtTerme et ce qui est bénéfique pour l'office «OPGI-Ouargla».*